ملفات

# انقلاب النيجر... اختبار للتحالفات الإقليمية وانكشاف للمصالح الدولية

أغسطس 2023

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

Al-Ahram Center For Political & Strategic Studies

Website: https://acpss.ahram.org.eg/

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام
عبد المحسن سلامة

مدير المركز
د. محمد فايز فرحات

رئيس تحرير الموقع الإليكتروني
د. محمد عباس ناجي

مدير التحرير
د. أميرة محمد عبد الحليم

الإخراج الفني
مصطفى علوان

محرر الملف
د. أميرة محمد عبد الحليم

## المحتويات


الافتتاحية — د. أميرة محمد عبد الحليم — 4

معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب أفريقيا؟ — د. حمدي عبد الرحمن حسن — 5

قراءة في ديناميات المحاولة الانقلابية في النيجر — أحمد عسكر — 12

ماهى خيارات دول غرب أفريقيا في النيجر؟ — د. أماني الطويل — 17

تدخل «إيكواس» في النيجر والطريق نحو الفوضى — د. أميرة محمد عبد الحليم — 21

كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟ — أحمد عسكر — 25

حدود الدور: الموقف الأمريكي من انقلاب النيجر — عمرو عبد العاطي — 34

## الافتتاحية

ربما لم يكن من المتصور أن تتحول النيجر الدولة الصغيرة التى تحتل مرتبة متأخرة فى مؤشر التنمية البشرية وتعانى أزمات اقتصادية وأمنية مختلفة إلى بؤرة للاهتمام الإقليمى والدولى خلال الأيام الأخيرة، بعد أن فتح الانقلاب العسكرى الأخير الذى شهدته فى ٢٦ يوليو الماضى (٢٠٢٣) الطريق أمام سيناريوهات كارثية تمس مصالح العديد من القوى الدولية وتعصف بعوامل الاستقرار والأمن فى منطقة الساحل وإقليم غرب أفريقيا باسرهما، وتضع النيجر وشعبها على مسار الدول الفاشلة أو المنهارة.

فقد وضع الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالرئيس محمد بازوم وجاء بمجموعة من العسكريين على رأس البلاد، القوى الإقليمية وفى مقدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) أمام اختبار صعب، حيث شهدت المنظمة حدوث تغييرات غير دستورية للحكم فى صورة انقلابات عسكرية فى ثلاث من الدول الأعضاء بها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، واعتمدت المنظمة على إقرار مجموعة من العقوبات مع الاستمرار فى الحوار مع قادة الانقلابات وحثهم للعودة إلى النظام الدستورى فى دولهم مرة أخرى، لذلك جاء الانقلاب فى النيجر ليدفع قادة الإيكواس لإعادة التفكير فى جدوى الإجراءات التى تتبناها المنظمة لمعالجة التغييرات غير الدستورية فى الدول الأعضاء بها، بل ولينظر هؤلاء القادة إلى الانقلاب العسكرى فى النيجر باعتباره يمس هيبة المنظمة وقدرتها على تفعيل آلياتها ويحطم القواعد والإجراءات التى توافقت الدول الأعضاء حولها، مع عدم اغفال الضغوط التى تمارسها قوى خارجية لتوجيه قرارات المنظمة وفى مقدمة هذه القوى فرنسا الحليف الرئيسى لغالبية دول المنظمة، ليتجه قادة المنظمة الإقليمية الفرعية نحو اقرار التدخل العسكرى فى النيجر لإستعادة النظام الدستورى بها، وبما يحمل هذا القرار من آثار قد تكون صعبة على النيجر وشعبها وكذلك على دول منطقة الساحل وإقليم غرب أفريقيا، بل ستصل تأثيراتها إلى مصالح الدول الغربية الحيوية فى هذه المساحة الجغرافية من القارة الأفريقية.

وعلى صعيد القوى الدولية، والتى اجتمعت ردود أفعالها على رفض الانقلاب العسكرى والتأكيد على ضرورة العودة إلى النظام الدستورى إلا أن تضارب مصالحها فى الساحل والغرب الأفريقى انعكس على مواقفها من القرار الذى تبنته منظمة الإيكواس بالتدخل العسكرى فى النيجر، حيث رحبت فرنسا بهذا القرار على الرغم من نتائجه غير المحمودة، إذ تنظر لهذا التدخل باعتباره داعما لاستمرار حضورها فى المنطقة، بعد أن عبر الداعمون للانقلاب فى النيجر عن أن الانقلاب جاء لإخراج القوات الأجنبية من البلاد وخاصة القوات الفرنسية حيث تشهد فرنسا تراجعا غير مسبوق فى شعبيتها وكراهية بين شعوب المنطقة، أما الولايات المتحدة فترغب هى الأخرى فى حماية مصالحها الحيوية فى المنطقة وكذلك منع تصاعد النفوذ الروسى واستبدال الحضور الفرنسى بحضور روسى عبر شركة فاجنر.

وأمام التطورات المتلاحقة التى تشهدها الأحداث فى النيجر فى أعقاب الانقلاب العسكرى الأخير، وما تعكسه من أطماع ومواءمات داخلية وخارجية، يسعى الملف الحالى إلى إلقاء الضوء على الانقلاب العسكرى الأخير فى النيجر بما يحمله من آثار على الداخل النيجرى، والإقليم المحيط، ومصالح الدول الغربية والتى تدفع منطقة الساحل وإقليم غرب أفريقيا ليكونا مسرحًا للصراع بين الغرب وروسيا، وتنذر بسيناريوهات مستقبلية دراماتيكية بالنسبة لشعوب ودول هذه المساحة الجغرافية الحيوية من القارة الأفريقية.

**د. أميرة محمد عبد الحليم**

# معضلة النيجر: لماذا تخسر فرنسا نفوذها في غرب أفريقيا؟

**أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن**

أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة

يبدو أن التأثير التاريخي والثقافي لفرنسا في أفريقيا يمر بمرحلة تحول. على الرغم من كونها قوة استعمارية مهيمنة في القارة لأكثر من قرن، فإن الأحداث الأخيرة في النيجر منذ الإطاحة بالرئيس محمد بازوم في ٢٦ يوليو ٢٠٢٣ وتهديدات القوى الدولية والإقليمية بالتدخل العسكري تشير إلى أن قبضة فرنسا على مستعمراتها السابقة آخذة في التراجع.

كان مصطلح «اللعبة الكبرى» يشير في الماضي إلى التنافس الاستراتيجي والصراع بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية من أجل السيطرة في آسيا الوسطى خلال القرن التاسع عشر. وقد امتد مسرح الأحداث آنذاك ليشمل مناطق مثل أفغانستان والهند وحول جنوب روسيا، حيث حاولت كلتا القوتين توسيع نفوذهما دون الانخراط مباشرة في حرب واسعة النطاق مع بعضهما البعض.

لقد كان الأمر مزيجًا من التجسس والدبلوماسية والمناوشات المحدودة. وعلى سبيل المقارنة، فإن الوجود التاريخي لفرنسا في غرب أفريقيا على مدى الـ ١٥٠ عامًا الماضية، يمكن تشبيهه بحالة «اللعبة الكبرى» الخاصة بها، حيث سعت فرنسا إلى إرساء السيطرة والنفوذ والحفاظ عليهما. ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، يبدو أن قبضة فرنسا على المنطقة تضعف، مع اكتساب الجماعات الإرهابية الجهادية المزيد من السيطرة والنفوذ، بالإضافة إلى اتساع رقعة حزام الانقلابات العسكرية ذات الميول المعادية لفرنسا.

علاوة على ذلك، فإن الوضع معقد بسبب المشاركة المتزايدة للقوى العالمية الأخرى. تقوم روسيا، وبشكل أكثر بروزًا، الصين بخطوات استراتيجية في المنطقة. هدفهما هو تأسيس موطئ قدم، وتوسيع نفوذهما الجيوسياسي، والوصول إلى الموارد الطبيعية الهائلة والأسواق التي يوفرها التغلغل في غرب أفريقيا. ومن المرجح أن يؤدي دخول هؤلاء اللاعبين الرئيسيين إلى تغيير ميزان القوى وزيادة تحدي الهيمنة التاريخية لفرنسا في المنطقة.

بيد أن المثير في هذه التحولات في فضاء الفرنكوفونية في غرب أفريقيا هو الصحوات الشعبية المعادية لفرنسا والغرب والتي أعطت شرعية للنخب العسكرية التي أطاحت في الغالب برؤساء موالين لفرنسا. وسوف تحاول هذه الدراسة البحث في مظاهر تراجع النفوذ الفرنسي مع التركيز على المدركات المتبادلة بين فرنسا والأفارقة كل منهما تجاه الآخر. ولعل ذلك يمكننا من فهم الديناميكيات الداخلية السائدة في مجتمعات غرب أفريقيا على سبيل التحديد.

## أولاً: مظاهر التراجع الفرنسي

يمكن تلمس تراجع النفوذ الفرنسي في أفريقيا من خلال عدد من المؤشرات العامة، لعل من أبرزها:

**١ – التحول إلى عضوية الكومنولث:**

إن قرار الجابون وتوغو، وهما عضوان من أعضاء الفرنكوفونية ليس لهما روابط استعمارية بريطانية سابقة، بالانضمام إلى الكومنولث الناطق بالإنجليزية في عام ٢٠٢٢ أثناء قمة كيغالي، يعد في المقام الأول دليلاً على تراجع النفوذ الفرنسي. هناك عدة عوامل يمكن أن تفسر ذلك:

– **الفوائد الاقتصادية:** تدور الحجة الأكثر إقناعًا حول التجارة والتقدم الاقتصادي. فالعديد من الاقتصادات الأسرع نموًا في أفريقيا تتحدث الإنجليزية. إن دخول توغو والجابون إلى الكومنولث لا يعزز فرص التجارة مع الكتلة المكونة من ٥٤ عضوًا فحسب، بل ينسقها أيضًا مع الهيمنة العالمية للغة الإنجليزية كلغة أعمال. كما تضاعف تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من هذا الأمر، حيث تسعى البلدان الأفريقية إلى إقامة علاقات مباشرة مع المملكة المتحدة التي لم تعد ملزمة بالسياسات التجارية للاتحاد الأوروبي .وفي الآونة الأخيرة، تم قبول دول أخرى ليس لها تاريخ استعماري بريطاني، مثل موزمبيق في عام ١٩٩٥ ورواندا في عام ٢٠٠٩.

- **تحولات ثقافية وسياسية**: هناك شعور متزايد في أفريقيا الفرنكوفونية يربط النفوذ الفرنسي بالركود الاقتصادي. وتجسد وجهة نظر توغو، كما عبر عنها بعض المفكرين الأفارقة، هذا الرأي، حيث يعتقد الكثيرون أن الانفصال عن الروابط الثقافية واللغوية الفرنسية قد يحفز التنمية.

- **التنويع الاستراتيجي**: في حين أن التحرك للانضمام إلى الكومنولث يمكن أن يُنظر إليه بحسبانه تراجعا في تأثير فرنسا، فقد يكون من الأكثر دقة اعتباره جزءًا من استراتيجية أوسع للدول الأفريقية لتنويع مشاركاتها الدولية. إن فكرة التنويع هذه لا تقلل بالضرورة من أهمية فرنسا ولكنها تظهر رغبة هذه الدول في توسيع آفاقها.

**٢- عودة السانكارية السياسية:**

ترتبط السنكارية السياسية بأيديولوجية توماس سانكارا، رئيس بوركينافاسو خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧، وهي تمثل تجسيدًا للمبادئ الاشتراكية والمناهضة للإمبريالية. وتدافع السانكارية عن الوحدة الأفريقية، والاستقلال الاقتصادي عن المستعمر السابق (ولاسيما فرنسا)، وإعادة توزيع الثروة. وقد طبق سانكارا مجموعة من السياسات الاجتماعية التقدمية، التي تؤكد على التعليم وحقوق المرأة وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وعلى الرغم من اغتياله في عام ١٩٨٧، لا يزال إرثه كمؤيد للتغيير والإنصاف يؤثر على النشطاء والسياسيين الأفارقة. ولعل الانقلابات العسكرية في كل من بوركينافاسو ومالي وحتى النيجر مؤخرًا تحاول الاستفادة من هذا الميراث التاريخي.

**٣- تزايد تأثير القوى العالمية الأخرى:**

- **الوجود العسكري الروسي** : تمثل مشاركة روسيا، لا سيما من خلال مجموعة فاغنر، اتجاهاً متنامياً، حيث توظف موسكو شركات عسكرية خاصة لتوسيع نفوذها دون تدخل مباشر من الدولة. وغالبًا ما يكون نهج «الظل» هذا أكثر مرونة وأقل تدقيقًا من التدخل العسكري التقليدي.

- **لعبة القوة الاقتصادية للصين** : على عكس الغرب، الذي غالبًا ما يربط المساعدات التنموية بإصلاحات الحوكمة أو ظروف حقوق الإنسان، جعلت استراتيجية الاستثمار الصينية الخالية من القيود أو المشروطية السياسية من الصين شريكًا جذابًا للعديد من الدول الأفريقية. كما توفر مشاريع البنية التحتية الضخمة والقروض والاستثمارات المباشرة فوائد ملموسة فورية، مما يعزز مكانة الصين في القارة.

**٤- إعادة تنظيم القوة الدبلوماسية والناعمة:**

- **العقوبات الغربية ومحور روسيا**: دفعت العقوبات المفروضة على روسيا، ولا سيما بعد الأزمة الأوكرانية، موسكو إلى السعي لإقامة تحالفات والتأثير في أماكن أخرى، بما في ذلك أفريقيا.

- **المبادرات الدبلوماسية الصينية**: إلى جانب المشاركة الاقتصادية، عززت الجهود الدبلوماسية الصينية، مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والشراكات الاستراتيجية من الحضور الصينى فى القارة كما أنها منحت الدول الأفريقية منبرًا للمشاركة مع بكين.

من حيث الجوهر، فإن التحديات التي تواجه فرنسا في غرب أفريقيا متعددة الأوجه، وهي ناشئة عن الديناميكيات الداخلية في المنطقة والتحولات الجيوسياسية الخارجية. لقد أصبحت «اللعبة الكبرى» الحديثة في أفريقيا معقدة بشكل متزايد، حيث تكمل القوة الاقتصادية والقوة الناعمة الاشتباكات العسكرية التقليدية. وعليه من المهم في هذا السياق فهم السياقات الداخلية في كل من فرنسا وأفريقيا.

## ثانيًا: كيف تنظر فرنسا إلى أفريقيا؟

على الرغم من التحول الأخير في سياسة فرنسا تجاه أفريقيا الذي بشر به الرئيس إيمانويل ماكرون في بداية ولايته الثانية، فإن النظرة الأبوية التقليدية مع القارة لا تزال تهيمن على النخب الحاكمة والمثقفة في فرنسا. لقد أعرب ماكرون عن رغبته في ترك إرث الاستعمار

الفرنسي في أفريقيا الفرنكوفونية، وتعزيز «علاقة جديدة ومتوازنة ومتكافئة» مع القارة بأكملها.

ومع ذلك، هناك العديد من التحديات التي تلوح في الأفق. إن حث ماكرون للشركات الفرنسية على التنافس بنشاط في أفريقيا يدل على الانتقال من «نهج المساعدة» إلى نموذج يحركه الاستثمار. وبينما تؤكد فرنسا على دعمها للمؤسسات الديمقراطية، إلا أن وقوف فرنسا وراء الأنظمة الاستبدادية في بعض المواقف يثير الانتقادات. علاوة على ذلك، بينما تسعى فرنسا إلى تقليص وجودها العسكري، فإن تركيزها المستمر على نهج يحركه الأمن، لاسيما في منطقة الساحل، يثير تساؤلات. كما أن الروابط النقدية من خلال الفرنك الفرنسي يسلط الضوء أيضًا على الأبعاد الاقتصادية لهذه العلاقة.

كما أن انقلاب النيجر في ٢٦ يوليو ٢٠٢٣ كان كاشفًا لحقيقة الرؤية الفرنسية لأفريقيا. طبقًا للكاتب الفرنسي رينو جيرارد في صحيفة لوفيجارو، فإن على فرنسا التمسك بوجودها في مستعمراتها السابقة رغم كل التحديات. وهو يرى أنه «في مواجهة تصاعد المظاهرات المناهضة للفرنسيين في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، في جمهورية أفريقيا الوسطى، و مالي، و بوركينا فاسو، و السنغال، والآن في النيجر، يتفاعل العديد من مواطنينا بمرارة. «بما أن الأفارقة لم يعودوا يحبوننا، فلنترك أفريقيا، إنها عبء، فلنركز على أوروبا!»، هكذا يقولون وأكثر من ذلك. لا يمكنهم تحمل رؤية فرنسا تتعرض للإهانة من قبل شباب أفريقي ناكر للجميل، بينما منذ منح الاستقلال قبل أكثر من جيلين، قدمت فرنسا الكثير لأفريقيا، من حيث التعاون الاقتصادي والعسكري والثقافي والصحي. فيمكننا أن نفهم هذا التوتر الفرنسي، لكننا سنرتكب خطأ فادحًا بإلقاء الطفل بماء الحمام. يأمرنا التاريخ ولكن أيضًا وقبل كل شيء يأمرنا المستقبل أن لا نستسلم في أفريقيا.

انتهى كلام الصحفي الفرنسي الذي لايزال يؤمن بنظرية «عبء الرجل الأبيض » وأنه يتعين على فرنسا القيام بدورها الحضاري وعدم ترك الطفل الأفريقي يغرق في ماء الحمام. مع العلم بأن هذا الطفل هو الذي يوفر لهم الكهرباء من يورانيوم النيجر وشرائح هواتفهم من كولتان الكونغو، بل ويملء خزائنهم من عوائد الفرنك الفرنسي. لا زلت أتذكر وصف الرئيس الأسبق نيكولاي ساركوزي، متحدثًا في داكار عام ٢٠٠٧، عن أفريقيا بأنها قارة «لم تدخل التاريخ بشكل كامل، يعيش الناس في عالم خيالي خالٍ من المغامرة البشرية أو فكرة التقدم، وهي تنغمس في نظام ثابت حيث يبدو أن كل شيء قد كتب مسبقًا والأفارقة يحتاجون إلى إدراك أن العصر الذهبي الذي تتذكره أفريقيا إلى الأبد لن يعود لأنه لم يكن موجودًا من قبل». ولعل ذلك يكرس القبضة المذهلة للمفهوم الاستعماري لأفريقيا. كيف استمرت هذه الصورة لأفريقيا؟.

يقول المؤرخ هيو تريفور روبر الأستاذ المرموق في جامعة أكسفورد في تصريح مثير للجدل في بث إذاعي لهيئة الإذاعة البريطانية عام ١٩٦٣ بأنه «لا يوجد تاريخ في أفريقيا» ، مما أثار انتقادات ومناقشات كبيرة. يقول الرجل : «ربما في المستقبل، سيكون هناك بعض التاريخ الأفريقي للتدريس. لكن في الوقت الحاضر لا يوجد شيء: لا يوجد سوى تاريخ الأوروبيين في أفريقيا. الباقي ظلام دامس».

هكذا تفكر فرنسا والغرب لكي نفهم لماذا يثور الناس في غرب أفريقيا وفي جميع أنحائها مطالبين بالتحرر من هذا الموروث الاستعماري البغيض.

## ثالثًا: كيف ينظر الأفارقة إلى فرنسا؟

على مدى العقد الماضي حدث تحول ملحوظ في مشاعر عوام الناس في غرب أفريقيا ولاسيما مالي وبوركينا فاسو تجاه فرنسا. إنها بمثابة صحوة جديدة حيث نجد جيلًا جديدًا من الشباب المتعلم أكثر قدرة على القراءة النقدية لخطابات السياسة الخارجية ولاسيما من الجانب الفرنسي. وقد أدى الاستخدام الواسع النطاق للهواتف المحمولة في المنطقة إلى تسريع نشر المعلومات بما في ذلك

المعلومات المضللة، مما زاد من تشكيل التصورات المتعلقة بأدوار فرنسا ونواياها. تاريخيًا كان ينظر إلى فرنسا على أنها المنقذ في مالي، لاسيما عندما تدخلت ضد الجماعات الجهادية العنيفة في الشمال عام ٢٠١٣. ورغم ذلك، مع استمرار التمرد والتوترات السياسية بسبب المقاربات الأمنية غير الملائمة تراجعت هذه الصورة. وأعرب قادة مالي بعد انقلاب عام ٢٠٢٠ عن استيائهم من سلوك فرنسا المهين، وهو ما يغذي مشاعر الغضب لدى الجمهور. كما يزيد الاعتقاد السائد بأن فرنسا تتلاعب بالكيانات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) من عدم الثقة.

وعلى الرغم من تورط القوات الأمنية والعسكرية في مالي في بعض أحداث العنف، فإن اللوم في عدم الاستقرار يقع إلى حد كبير على فرنسا. ويتم تكريس هذه الديناميات المتغيرة في العلاقة الفرنسية مع مجتمعات غرب أفريقيا من خلال الناشطين وتنظيمات المجتمع المدني التي تستخدم منصات وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وانستجرام لحشد المشاعر العامة ضد النفوذ والسياسات الفرنسية في المنطقة. وقد أسهم هؤلاء الناشطون في تنظيم المظاهرات التي استهدفت المصالح الفرنسية مثل شركة توتال.

هؤلاء الشباب، هم نتاج هزيمة أفريقيا التاريخية ضد فرنسا، حيث يشكل الاستعمار جرحًا عميقًا في الضمير الأفريقي، خاصة وأن المستعمر السابق يواصل إظهار الغطرسة تجاه الأفارقة. وعليه، من المرجح أن يتنامى هذا الرفض، وطالما استمرت فرنسا في التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية الأفريقية ودعم القادة الموالين لها، فسوف يتم اتهامها بالمسئولية المشتركة عن الصعوبات التي تواجه القارة.

علاوة على ذلك، يُنظر إلى المعاملة التمييزية ضد المنحدرين من أصل أفريقي من قبل الحكومة الفرنسية في الضواحي الفرنسية على أنها شكل آخر من أشكال الإذلال. لقد وعد إيمانويل ماكرون بإعادة بناء هذه العلاقات، بالاعتماد بشكل خاص على المجتمع المدني والشباب الأفريقي. بيد أن هذه السياسة لم تؤت أكلها. كانت بعض الصور والكلمات صادمة. على سبيل المثال، تمت دعوة الرؤساء الأفارقة لحضور قمة في باو في فرنسا، في عام ٢٠٢٠، بطريقة لا تخلو من ازدراء. كما أن الاستهزاء بقواعد الدبلوماسية كان واضحًا من خلال تجاوز رؤساء الدول الأفريقية والدعوة للحوار مع الشباب والمجتمع المدني الأفريقي خلال قمة مونبلييه، حيث تمت دعوة ٣٠٠٠ شاب أفريقي، وهو ما يعبر عن غطرسة فرنسية.

من المؤكد أن العلاقة بين غرب أفريقيا وفرنسا علاقة معقدة، متجذرة بعمق في التحديات التاريخية والدبلوماسية المعاصرة. ويمكن فهم ثورة الغضب ضد الوجود الفرنسي في غرب أفريقيا في ضوء مجموعة من الاعتبارات المهمة من أبرزها:

**١- عوامل تاريخية:** ترك الحكم الاستعماري الفرنسي على مناطق شاسعة من أفريقيا بصمة لا تمحى. على سبيل المثال، في بلدان مثل مالي والنيجر، كان لفرنسا حضور مهيمن، حيث تقوم باستخراج الموارد الطبيعية وممارسة السيطرة السياسية. وفي مرحلة ما بعد الاستعمار، حافظت فرنسا على علاقات سرية مع العديد من قادة غرب أفريقيا، مما يضمن استمرار النفوذ. لقد صاغ فرانسوا كزافييه فيرشاف، وهو اقتصادي فرنسي بارز، مصطلح «فرانس أفريك» للإشارة إلى علاقة استعمارية جديدة تتدثر بستار الإجرام السري في المستويات العليا للسياسة والاقتصاد الفرنسيين. ومن المرجح أن هذه العلاقات أدت إلى «اختلاس» مبالغ كبيرة من المال. ومن الأمثلة على ذلك الدعم المالي المزعوم المقدم للقادة مقابل امتيازات تجارية، خاصة في قطاع النفط، كما حدث مع الرئيس عمر بونجو في الجابون.

لقد أبرمت فرنسا اتفاقيات دفاعية منحتها صلاحية التدخل عسكريًا بشكل منتظم لصالح قادة غير محبوبين مؤيدين لفرنسا لإبقائهم في السلطة، وفي كثير من

الحالات، عزز هذا من يد الشخصيات الفاسدة المستبدة مثل رئيس بوركينا فاسو السابق بليز كومباوري، وهو ما خلق تحديات إضافية للنضال من أجل الديمقراطية. وعلى الرغم من أن فرنسا لم تتدخل عسكريًا لإعادة أي من رؤساء الدول المخلوعين مؤخرًا بفعل انقلابات عسكرية، فقد كان يُنظر إليهم جميعًا على أنهم «مؤيدون لفرنسا».

٢- **الإبادة الجماعية في رواندا:** هذه واحدة من أحلك الفترات في التاريخ الأفريقي الحديث. إن دور فرنسا في الإبادة الجماعية في رواندا موضع جدل وتعقيد. في حين أن فرنسا لم تكن مسئولة بشكل مباشر عن الإبادة الجماعية، فقد تم بيان تورطها في رواندا قبل وأثناء فظائع عام ١٩٩٤. خلال السنوات التي سبقت الإبادة الجماعية، قدمت فرنسا الدعم العسكري والتدريب والأسلحة للحكومة التي يقودها الهوتو في رواندا، والتي كانت منخرطة في حرب أهلية مع الجبهة الوطنية الرواندية التي يقودها التوتسي. عندما بدأت الإبادة الجماعية، أطلقت فرنسا «عملية الفيروز»، وهي تدخل إنساني يقول النقاد إنه جاء متأخرًا للغاية، وفي بعض الحالات، ساعد عن غير قصد مرتكبي الإبادة الجماعية لأنه سمح لقادتهم بالهروب. بينما صرح المسئولون الفرنسيون بأن نواياهم كانت حماية المدنيين والحفاظ على الاستقرار في المنطقة، فقد واجهوا انتقادات لعلاقتهم الوثيقة مع الحكومة الرواندية قبل الإبادة الجماعية ولعدم قيامهم بما يكفي لمنع أو وقف المذبحة.

٣- **العملة الاستعمارية:** كان دور فرنسا في المشهد المالي لغرب أفريقيا، لاسيما من خلال الفرنك الأفريقي، مصدر توتر وخلاف. لقد تم تصميم الفرنك الأفريقي الذي أنشأته فرنسا في عام ١٩٤٥، للتحكم في تكلفة المواد الخام من مستعمراتها وحماية نفوذها الاقتصادي. وعلى الرغم من حصول هذه البلدان على الاستقلال، لا يزال الفرنك الأفريقي يهيمن على ١٤ دولة أفريقية. نظام العملة هذا، الذي يشار إليه غالبًا على أنه أداة لـ«العبودية النقدية» أو «العملة الاستعمارية»، يفيد فرنسا بشكل كبير: فهي تحتفظ بالسيطرة الاقتصادية، وتستفيد من الفائض التجاري لهذه البلدان، وتتمتع الشركات الفرنسية بوصول تفضيلي إلى الأسواق المحلية. لكن بالنسبة للدول الأفريقية، فإن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي القوي ثم اليورو قد أعاق التنمية الاقتصادية، والتي تفاقمت بسبب قرارات فرنسا الأحادية، مثل تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي في عام ١٩٩٤ الذي دمر اقتصادات المنطقة.

بينما يجادل البعض بأن الفرنك الأفريقي يجلب الاستقرار، تظل التجارة البينية محدودة. وقد حاول العديد من القادة الأفارقة مقاومة أو إصلاح نظام الفرنك الأفريقي، لكن غالبًا ما واجهوا عواقب وخيمة. ومن هؤلاء على سبيل المثال رئيس مالي موديبو كيتا في عام ١٩٦٢، عندما اختار الخروج من منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي وقدم عوضًا عنه فرنك مالي. ومع ذلك، قوبل قراره بعزلة اقتصادية عن دول الجوار. أضف إلى ذلك سيلفانوس أولمبيو (توغو) قبل اغتياله عام ١٩٦٣، خطط أولمبيو لمشروع نقدي مستقل لتوغو. والجدير بالذكر أن بعض الأفراد المتورطين في اغتياله كانت لهم صلات بفرنسا، كما حافظ خليفته، إتيان غناسينغبي إياديما، على علاقات وثيقة مع القوة الاستعمارية السابقة. وعليه، فإن الاستياء المتزايد من فرنسا في أفريقيا هو نتيجة عقود من الاستعمار الجديد المتصور والسيطرة الخانقة على السيادة النقدية للقارة.

### ٤- دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

تعرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كهيئة إقليمية، لانتقادات بسبب تساهلها مع القادة الذين بقوا في السلطة خارج الحدود الدستورية أو يتلاعبون بالعمليات الانتخابية. لذلك، يُنظر أحيانًا إلى دعم فرنسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أنه دعم ضمني لهذه الاتجاهات الاستبدادية. على سبيل المثال، عندما نفذ الجيش في مالي انقلاب في عام ٢٠٢٠ ومرة أخرى في عام ٢٠٢١، فرضت الجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا عقوبات ولكن تم انتقادها لعدم قيامها بما يكفي لمنع ظاهرة حزام الانقلابات في المقام الأول. ولذلك نظر إلى تشددها في مواجهة انقلاب النيجر على أنه يعبر عن تبعية صريحة للمواقف الفرنسية والغربية.

**٥- استغلال يورانيوم النيجر:**

على الرغم من أن النيجر تعد من أكثر دول العالم فقرًا، فإنها تمثل مصدرًا مهمًا لحصول فرنسا على اليورانيوم الرخيص. وفي الوقت الذي ينعم فيه الفرنسيون بالكهرباء الناتجة عن الطاقة النووية، فإن أبناء النيجر يعتمدون على جارتهم الكبرى نيجيريا في الحصول على ٧٠٪ من احتياجاتهم من الكهرباء. ليس هذا فحسب، حيث تعد النيجر محورية بالنسبة لمشروع خط أنابيب الغاز بقيمة ١٣ مليار دولار والذي يربط حقول الغاز العملاقة في نيجيريا بأوروبا. ويمكن لخط أنابيب الغاز هذا الذي نوقش منذ فترة طويلة أن يغذي ١١ دولة على طول الساحل الأفريقي في طريقه إلى المغرب، ثم يتم ربطه بنظام الطاقة في إسبانيا أو إيطاليا، وقد حصل على دفعة جديدة بعد قطع إمدادات الغاز الروسية إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٢. وخلال اجتماع عقد في العاصمة النيجيرية أبوجا في يونيو ٢٠٢٣، اتفق وزراء الطاقة من الجزائر ونيجيريا والنيجر على تسريع العمل في خط أنابيب الغاز عبر الصحراء (TSGP)، والذي يمكن أن ينقل ٣٠ مليار متر مكعب سنويًا من صادرات الغاز الأفريقية إلى أوروبا .ويبلغ طول خط الأنابيب ٤١٢٨ كيلومترًا، وسيربط واري في نيجيريا بمحور الغاز الرئيسي في حاسي الرمل في الجزائر، ويمر عبر النيجر، وقد تم التوصل بالفعل إلى اتفاقيات أوّلية مع حكومة محمد بازوم في النيجر. ومع ذلك، فإن قادة النيجر العسكريون يعبرون عن المزاج الشعبي العام الذي لا يشارك حكومة بازوم المعزولة حماسها للعلاقات مع كل من فرنسا وأوروبا.

**وأخيرًا**، فإن كل نازلة كاشفة كما يقولون. وأيًا كان مصير انقلاب النيجر الأخير الذي أطاح بحكومة محمد بازوم، فإنه يعبر عن تحول هيكلي في بنية العلاقات الفرنسية-الأفريقية. إنه تحول يعبر عن صدام في المدركات والسرديات المتبادلة. الغضب الملموس تجاه فرنسا في غرب أفريقيا متجذر في نسيج معقد من السياسات الاقتصادية التاريخية والمستمرة، والتي يرمز إليها بشكل بارز نظام الفرنك الأفريقي. هذا الترتيب النقدي، الذي يعتبره الكثيرون شعارًا للاستعمار الجديد، قد ربط المصائر الاقتصادية للعديد من دول غرب أفريقيا بفرنسا بعد فترة طويلة من إعلانها الرسمي عن الاستقلال. في حين استفادت فرنسا من الحفاظ على قبضتها على هذه الاقتصادات، فقد أدى النظام نفسه في كثير من الأحيان إلى خنق التنمية الاقتصادية المشتركة للبلدان الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، أدت التدخلات الواقعية والمتصورة في الشئون السياسية لهذه الدول، إلى جانب مصائر القادة الذين قاوموا النفوذ الفرنسي، إلى تفاقم هذه المشاعر. ولا يخفى أن هذه العوامل تعكس شعورًا واسع النطاق بأن السيادة الحقيقية بالنسبة لهذه الدول لا تزال بعيدة المنال، مما أدى إلى تأجيج الاستياء الشعبي ضد فرنسا في المنطقة. وعليه، يصبح الخيار الصحيح الذي يمكن البناء عليه هو دعم جهود الاعتماد الذاتي في سياق مبادرات التكامل الإقليمية وعدم الوقوع في شرك الصراع بين الشرق والغرب.

# قراءة في ديناميات المحاولة الانقلابية في النيجر


## أحمد عسكر

باحث مشارك – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أعلن المجلس الوطني لحماية الوطن CNSP المكون من ١٠ ضباط على رأسهم العقيد أمادو عبد الرحمن، في ٢٧ يوليو٢٠٢٣، الإطاحة بنظام الرئيس محمد بازوم في النيجر،واتخاذ عدد من الإجراءات الاستثنائية مثل إغلاق الحدود وفرض حظر تجول في البلاد. وذلك بعد ساعات من تمرد قوات الحرس الرئاسي التي سيطرت على القصر الرئاسي واعتقلت الرئيس بازوم، وهي المحاولة الثالثة التي تشهدها البلاد خلال العامين الأخيرين عقب محاولتين فاشلتين في عام ٢٠٢١ قبل تولي بازوم السلطة بأيام قليلة وفي مارس ٢٠٢٣ خلال زيارة خارجية للرئيس.

وبذلك، تدخل النيجر في دائرة جديدة من عدم الاستقرار تسهم في تفاقم أزماتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية خلال الفترة المقبلة، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة التحالفات السياسية بين أطراف السلطة بالبلاد، وحول مدى تورط بعض الأطراف الخارجية في المحاولة الانقلابية، بالإضافة إلى مستقبل التنافس الدولي في الساحل خلال الفترة المقبلة لا سيما الروسي-الأوروبي/ الفرنسي/ الأمريكي، ومستقبل العلاقات المدنية العسكرية في هذه المنطقة التي شهدت بعض دولها ستة انقلابات عسكرية خلال ثلاث سنوات منذ عام ٢٠٢٠ ناهيك عن بعض المحاولات الانقلابية الفاشلة الأخرى.

## ملاحظات أوّلية

هناك بعض الملاحظات الأوّلية التي يمكن طرحها على النحو التالي:

١- **أسباب داخلية للانقلاب**: تزايدت التكهنات حول أسباب اندلاع المحاولة الانقلابية في البلاد، فهناك من أرجعها إلى نية الرئيس بازوم عزل الجنرال تشياني من منصبه، وخلافاتهما حول قائمة بعض التعيينات في الحرس الرئاسي وبعض المؤسسات الأمنية. بينما أشارت تقارير إلى وجود رغبة لدى الرئيس بازوم في التخلص من صراعات الأجنحة داخل نظامه الحاكم من خلال الاستغناء عن الموالين للرئيس السابق محمد إيسوفو في عدد من المؤسسات الحيوية بما في ذلك الجيش، بهدف إنهاء سيطرة الأخير عليها، في إشارة إلى تنامي صراعات النفوذ داخل السلطة. وإن كان البيان العسكري قد برر خطوة الانقلاب العسكري باستمرار تدهور الأوضاع الأمنية وسوء الإدارة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

٢-**سياق عام مضطرب**: سادت حالة من الترقب خلال الفترة بين الإعلان عن وقوع المحاولة الانقلابية صباح يوم ٢٦ يوليو ٢٠٢٣ وصدور البيان العسكري الأول خلال الساعات الأولى من يوم ٢٧ يوليو ٢٠٢٣، وهو ما أثار المزيد من التساؤلات حول نجاح المحاولة الانقلابية من عدمه، خاصة أنه خلال تلك الفترة الزمنية التي تجاوزت ١٢ ساعة لم تشهد تدخلًا من قوات الجيش أو اندلاع اشتباكات مسلحة في محيط القصر الرئاسي لاحتواء الموقف وفك الحصار المفروض على الرئيس بازوم من قبل قوات الحرس الرئاسي.

٣- **رفض الوساطات**: مع حدوث الانقلاب العسكرى ظل اعضاء المجلس العسكرى متمسكين بموقفهم ويرفضون أي من الوساطات سواء على الصعيدين المحلي أو الإقليمي ، ففى الايام الأولى للانقلاب انهارت المحادثات التى قادها الوسطاء المحليين (الرئيس السابق محمد إيسوفو ورئيس الوزراء السابق برجي رافين، والجنرال تشياني)، كما لم يستجب الأخير للدعوات الإقليمية والدولية بالعودة إلى الشرعية الدستورية والإفراج الفوري عن الرئيس بازوم. فقد سارع قادة الانقلاب إلى إعلان البيان العسكري قبل مجيء الرئيس البنيني باتريس تالون، مبعوث الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس) إلى البلاد للتفاوض حول عودة الرئيس بازوم للسلطة، في إشارة واضحة للاستمرار في الانقلاب وعدم التراجع.

٤- **نطاق مسرح العمليات**: والذي يتسم بالمحدودية خاصة أنه يتمحور في القصر الرئاسي ومحيطه إضافة إلى الطرق المؤدية لمبنى التليفزيون الحكومي، وهو ما قد

يعني أن المحاولة الانقلابية ربما لم يتم التخطيط لها بشكل دقيق مسبقًا، كما تعكس النطاق الضيق في حجم المؤيدين لها داخل صفوف الجيش فى بداية الانقلاب ، إذ لم تنتشر -خلال الساعات الأولى- قوات من الجيش والدبابات في شوارع العاصمة نيامي وغيرها من المدن المهمة والمؤسسات الحيوية مثلما هو الحال في سياق الانقلابات العسكرية الأفريقية.

**٥- غياب الظهير الشعبي فى الايام الاولى للانقلاب:** بالرغم من الإعلان عن المحاولة الانقلابية، إلا أن معظم التقارير أكدت أن الأوضاع في البلاد ظلت مستقرة على مدار اليوم، وسط حالة من الترقب وعدم اليقين لدى قطاع عريض من الشعب حول من يسيطر على الأوضاع، بينما شهدت البلاد خروج مسيرة حول محيط القصر الرئاسي مؤيدة للرئيس بازوم قبل أن تقوم قوات الحرس الرئاسي بتفريقها، في الوقت الذي لم تخرج فيه مظاهرات مؤيدة للمحاولة الانقلابية.

**٦- تنامي المخاوف الإقليمية والدولية:** تثير تطورات الأوضاع في المشهد العام بالنيجر قلق العديد من الأطراف الإقليمية والدولية التي تدرك أن نجاح الانقلاب في البلاد سيمثل نقطة تحول خطيرة في المنطقة على الصعيدين الأمني والاستراتيجي في ضوء تعقد المشهد الإقليمي بالساحل وسط انتشار للتنظيمات الإرهابية التي تستغل لحظات ضعف الدول للانقضاض عليها، وتنامي حالة التنافس الدولي بالمنطقة لا سيما بين روسيا والغرب.

## حدود الدور الخارجي

يبدو من الوهلة الأولى أن المحاولة الانقلابية قد تمت دون تنسيق مع أطراف خارجية بالرغم من إشارة بعض التقارير إلى احتمال تورط موسكو ودعمها للانقلاب في النيجر بحكم ضلوعها في معظم الانقلابات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة (بحسب المزاعم الغربية)، وذلك في إطار المساعي الروسية إلى توسيع نفوذها في منطقة الساحل على حساب الدورين الفرنسي والأوروبي هناك، خاصة أن النيجر تحتل مكانة استراتيجية مهمة لدى الغرب وبخاصة فرنسا، كونها تعد حليفًا مهمًا وحاسمًا في مجال الحرب على الإرهاب وكذلك مكافحة الهجرة غير الشرعية. وبالتالي يشكل استقرارها أمرًا حيويًّا للأمن الإقليمي وحماية للمصالح الغربية الاستراتيجية في الساحل. إذ يمثل الرئيس بازوم الحليف الوحيد للغرب لاحتواء التهديدات الأمنية والإرهابية والتصدي للنفوذ الروسي في المنطقة، لا سيما أن النيجر تتلقى سلسلة من الموارد والمساعدات العسكرية والإنمائية بشكل موسع من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية. فقد أنفقت واشنطن نحو ٥٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠١٢ لمساعدة نيامي على تعزيز أمنها، وأعلن أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي، خلال زيارته للنيجر في مارس ٢٠٢٣ عن تقديم مساعدات إنسانية بقيمة ١٥٠ مليون دولار لدول المنطقة بما في ذلك نيامي[١]. كما أعلنت ألمانيا في أبريل ٢٠٢٣ دعمها لتحسين كفاءة وقدرات الجيش النيجري في البلاد. فيما تعهد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٢ بتقديم حوالي ١,٣ مليار دولار لتحويل اقتصاد النيجر بعيدًا عن النفط[٢].

كما تدرك كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوستراتيجية للنيجر، حيث ترتكز باريس في استراتيجيتها الجديدة تجاه أفريقيا عليها لتنفيذ أهدافها الجيوسياسية هناك، كما تعتمد عليها أيضًا في الحصول على ٣٥٪ من الاحتياجات الفرنسية من اليورانيوم لمساعدة محطاتها النووية في توليد ٧٠٪ من الكهرباء[٣]. إضافة إلى وجود قواعد عسكرية فرنسية في الأراضي النيجرية، إلى جانب أنها تعد قاعدة مركزية لقوات حلف الناتو في منطقة الساحل. بينما تخشى واشنطن احتواء الروس للنيجر من خلال انخراط قوات فاجنر الروسية هناك، مما يوسع النفوذ الروسي في الساحل على حساب المصالح الأمريكية، وهو ما يشكل تهديدًا لها وبخاصة أنها تمتلك قاعدتين عسكريتين ، ترتكز احدهما فى منطقة أغاديز في شمال النيجر منذ عام ٢٠١٦[٤].

في حين تسعى روسيا خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز حضورها في النيجر، وهو ما قد يعززه غياب الرئيس بازوم المحتمل عن المشهد السياسي في البلاد خلال الفترة المقبلة وصعود العسكريين للسلطة، من خلال تفعيل اتفاقات التعاون العسكري التي أبرمها الطرفان في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ [٥]، واحتمال عرض قوات فاجنر تقديم خدماتها العسكرية في البلاد لمواجهة التحديات الأمنية والتنظيمات الإرهابية إلى جانب التدريب العسكري، في مقابل الحصول على بعض الامتيازات في مجالات التعدين والنفط، لا سيما أن النيجر تمتلك أكثر من ٦٩ منجم للذهب، بالإضافة إلى احتياطي من النفط يبلغ قدره ٣٢٠ مليون برميل، في حين تنتج حوالي ٢٠ ألف برميل من النفط يوميًّا [٦]، وهو ما يعزز امتلاكها للمزيد من أوراق الضغط مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية لمساومة الدول الأوروبية وواشنطن على بعض الملفات في مناطق استراتيجية أخرى.

لذلك، يدرك الغرب والولايات المتحدة أن نجاح الانقلاب سوف يخلق حلقة جديدة من عدم الاستقرار في البلاد وفي المنطقة ككل، ويخلق فرصة لبعض المنافسين الاستراتيجيين لممارسة المزيد من النفوذ لا سيما روسيا والصين، خاصة أن فاجنر استطاعت أن تتواجد بشكل فعلي في حوالي عشر دول أفريقية، وربما تصبح النيجر هي الدولة التالية (الحادية عشر). بينما تجد فاجنر الأمر يسيرًا في إيجاد قواسم مشتركة للتقارب مع القادة الجدد في دول الساحل، لا سيما أنها تشكل الملاذ الآمن ضد أي إجراءات أو عقوبات محتملة من الغرب والمنظمات الإقليمية والقارية مثلما حدث مع دولتي مالي وبوركينا فاسو خلال العامين الماضيين.

## تداعيات محتملة

يبدو أن النيجر تنتظر سلسلة جديدة من الأحداث عقب الانقلاب العسكرى على جميع الأصعدة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا. فعلى المستوى المحلي؛ قد يتبلور موقف رافض للمحاولة الانقلابية وربما يستدعي تدخل قوات الجيش لإخمادها، مما قد يشكل ضغطًا على قادة الانقلاب ، وإن كانت هذه الأوضاع وما قد يترتب عليها من اضطرابات سياسية وأمنية قد تخلق فرصة جيدة لنشاط أوسع للتنظيمات الإرهابية هناك من أجل اتساع رقعة سيطرتها الجغرافية في الساحل وإيجاد موطئ قدم دائم لها في الأراضي النيجرية خلال الفترة المقبلة.

إقليميًّا؛ تمثل حالة النيجر اختبارًا صعبًا بالنسبة لقادة الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكواس) كونها تشكل مفترق طرق لمستقبل الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، ومدى قدرة المنظمة الإقليمية على الحيلولة دون أي محاولة للإطاحة بالأنظمة الدستورية في الساحل وغرب أفريقيا خوفًا من تأثير الدومينو المستمر منذ عام ٢٠٢٠. لذلك، ربما تشهد حالة النيجر تطورًا نوعيًّا في موقف إيكواس التي ربما تضغط في البداية دبلوماسيًّا لإخماد المحاولة الانقلابية وعودة بازوم للسلطة، ومع استمرار تمسك المجلس العسكرى بمواقفه اتجهت نحو اقرار العقوبات، ثم اتجهت لاقرار التدخل العسكري لاستعادة النظام الدستوري في النيجر مجددًا، مدعومة من الغرب وخاصة فرنسا ؛ لكي تضع حدًا لسلسلة الانقلابات والاضطرابات السياسية والأمنية التي تشهدها دول المنطقة.

أما دوليًّا؛ ربما يؤدي نجاح الانقلاب في إضعاف علاقة فرنسا بالحكام الجدد المحتملين في النيجر لحساب زيادة النفوذ الروسي في البلاد، وانخراط قوات فاجنر هناك، وهو ما يعني ضمنيًّا نهاية الوجود الفرنسي في المنطقة. وهو ما ستسعى فرنسا والولايات المتحدة إلى التصدي له بكل قوة باعتبار أن النيجر هي الحليف الرئيسي الأبرز للغرب في الساحل، مما قد يعني احتمال تدخل القوات الأجنبية الموجودة في النيجر وبخاصة الفرنسية والأمريكية في الأزمة للإطاحة بالانقلاب في سبيل استعادة الاستقرار للمشهدين السياسي والأمني في البلاد. واتجهت الدول الأوروبية وواشنطن نحو تقليص المساعدات والدعم للحكومة النيجرية خلال الفترة المقبلة، وهو ما هدد به بلينكن بالفعل عقب الانقلاب

حيث رهن استمرار المساعدات والشراكات الاقتصادية والأمنية الأمريكية مع نيامي بالحفاظ على الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في البلاد.

وإجمالًا، سيكون من المبكر الحكم على هذه المحاولة الانقلابية بالنجاح، نظرًا لتعقد المشهد وتعدد الأطراف المنخرطة فيه والتي تمتلك مصالح حيوية واستراتيجية في البلاد وبالتالي سينعكس على إجراءاتها تجاه الانقلاب، كما يتوقف نجاح الانقلاب على مدى قدرة المجموعة الانقلابية على تحييد مواقف الأطراف الداخلية والإقليمية والخارجية وإبرام تفاهمات ومواءمات من أجل تمرير هذا الانقلاب، وإن كان الأمر يبدو صعبًا على الأقل في الوقت الراهن فى ظل حرص القوى الغربية على الحفاظ على حليفها الرئيسي في المنطقة-بازوم- خوفًا من تحول الحكام الجدد إلى موسكو على حساب مصالح بلادهم مع الغرب مثلما حدث في مالي وبوركينا فاسو مؤخرًا.

ومع ذلك، يستمر تأزم السياق العام في منطقة الساحل كما هو الحال خلال السنوات الماضية، لا سيما بعد اندلاع الانقلاب العسكري السادس منذ عام ٢٠٢٠، وهو ما يعزز حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، بما يجعلها أحد أخطر البؤر الصراعية على مستوى العالم لسنوات مقبلة؛ وهو ما يهدد الاستقرار الإقليمي ومصالح القوى الفاعلة.

وأخيرًا، يسلط الانقلاب العسكري في النيجر الضوء على قضية مهمة تتعلق بأزمة الدولة الوطنية في أفريقيا، ومستقبلها في ضوء واقع مأزوم لا تزال تعيشه الدولة الأفريقية منذ نيل استقلالها في ستينيات القرن الماضي، وتثير تساؤلات عدة حول مدى قدرة الدولة في أفريقيا على الاستمرار خلال العقود القادمة، وهل ستظل موجود بالفعل أم ستتلاشى لصالح ظهور كيانات أخرى جديدة؟

## الهوامش:

1- David Pilling, Niger president caught in attempted coup but armed forces rally in support, **The Irish Times**, 26 July 2023, available at: https://shorturl.at/djlS5

2- Niger President Mohamed Bazoum held by guards in 'attempted coup', **South China Morning Post**, 27 July 2023, available at: https://shorturl.at/qPU07

3- Niger soldiers claim to have overthrown president, **Radio France Internationale**, 27 July 2023, available at: https://shorturl.at/apK48

4- Omar Hama Saley, Elian Peltier and Declan Walsh, Soldiers Detain Niger's President, Stoking Fears of a Coup, **The New York Times**, 26 July 2023, available at: https://shorturl.at/ftMR1

5- Coup in Niger? President of West African nation Mohamed Bazoum detained by Presidential guards; here's what we know so far, **The Economist Times**, 26 July 2023, available at: https://shorturl.at/bBIPW

6- Sam Mednick, Niger's presidential guard surrounds leader's home in what African organizations call a coup attempt, **The Washington Post**, 26 July 2023, available at: https://shorturl.at/cmCGR

# ماهى خيارات دول غرب أفريقيا في النيجر؟

**د. أماني الطويل**

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
والخبيرة فى الشئون الأفريقية

أنتج الانقلاب العسكري الذي وقع في النيجر، في ٢٦ يوليو (٢٠٢٣)، عدداً من التحديات أمام حالة استقرار هشة في كل دول منطقة الساحل الأفريقي. كما هدد مصالح قوى دولية خصوصاً فرنسا، ووضع أيضاً دول غرب أفريقيا أمام خيارات دقيقة وتوازنات حرجة سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى المحلي.

وطبقاً للتطورات الجارية، فإن الرئيس المنتخب محمد بازوم هو رهينة لدى الانقلابيين ومحدد الإقامة في القصر الرئاسي، بينما السلطة الانقلابية ترفض العودة إلى الشرعية الدستورية. كما فشلت كل الوساطات سواء من رئيس تشاد محمد إدريس ديبي، أو من دولة بنين، وكذلك فشلت الضغوط الدولية التي مارستها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. أما على الصعيد المحلي في النيجر، فقد هندس الانقلابيون ربما حاضنة شعبية كانت معطياتها ناضجة على أرض الواقع، حيث تم رفع أعلام روسيا كـ«مُنقِذ» من استغلال فرنسا لموارد النيجر خصوصاً اليورانيوم.

في هذا السياق، بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «ايكواس» جهوداً لعودة السلطة الشرعية للنيجر، حيث تم عقد قمة بهذا الشأن أمهلت الانقلابيين أسبوعاً لعودة الرئيس بازوم، وقبل انتهاء هذه المهلة أرسلت «إيكواس» وفداً يحمل أجندة تفاوضية، ولكنه خرج من نيامي دون إحراز نتائج محددة وبتصريحات تتجه نحو التدخل العسكري، كما أعلنت كل من نيجيريا والسنغال إمكانية مشاركتهما في أي حملة عسكرية قيد التشكل .

## لماذا التدخل العسكري؟

طبقاً للديناميات سالفة الذكر، يبدو أن دول غرب أفريقيا أمام توازنات حرجة، نظراً لأن خيار التدخل العسكري يبدو مطلوباً في ضوء المهام المنوطة بـ«إيكواس» كمنظمة إقليمية، وفي ضوء أنه لدول غرب أفريقيا سوابق ناجحة في التدخل العسكري في دولها الأعضاء لدعم الشرعيات الدستورية، وضمان تداول سلمي للسلطة يحقق شروط الديمقراطية، وذلك اعتباراً من تسعينيات القرن الماضي، حيث أرسلت قوة إلى ليبيريا عام ١٩٩٠ لدعم الرئيس صمويل دو ضد متمردين على شرعية حكمه، وتمت المساندة بقوة قوامها ١٢ ألف جندي. وفي عام ١٩٩٨، تدخلت قوة من مجموعة المراقبة التابعة لـ«إيكواس» بقيادة نيجيريا في الحرب الأهلية في سيراليون لطرد مجلس عسكري وحلفاء متمردين من العاصمة فريتاون وإعادة الرئيس أحمد تيجان كباح، الذي أطيح به في انقلاب قبل ذلك بعام. وفي عام ١٩٩٩، أرسلت «إيكواس» نحو ٦٠٠ جندي من مجموعتها للمراقبة للحفاظ على اتفاق سلام في غينيا بيساو التي كانت مُعرَّضة لحدوث انقلاب.

وفي إطار التحالف مع فرنسا، أرسلت "إيكواس" قوات إلى ساحل العاج في عام ٢٠٠٣ لمساعدة القوات الفرنسية في مراقبة اتفاق سلام هش بين طرفين متناحرين أدى في الواقع إلى تقسيم البلاد إلى قسمين خلال السنوات الثماني التالية. وفي عام ٢٠٠٤، اندمجت القوة في مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وفي مالي، أرسلت «إيكواس» جنوداً في عام ٢٠١٣ في إطار مهمة لطرد المقاتلين المرتبطين بتنظيم «القاعدة» من الشمال. وكما حدث في دول أخرى، تسلمت بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة قيادة القوة في وقت لاحق من ذاك العام. أما في عام ٢٠١٧، فقد أرسلت «إيكواس» ٧ آلاف جندي إلى جامبيا من الجارة السنغال لإجبار الرئيس يحيى جامع على الذهاب إلى المنفى والتنازل عن الرئاسة لأداما بارو الفائز في الانتخابات.

في هذا السياق، يبدو أن التحالف بين «إيكواس» وفرنسا واضح وتاريخي، وعلى ذلك فإن «إيكواس» تواجه في حالة النيجر ضغوطاً فرنسية قد تكون غير مسبوقة كانت أبرز ملامحها تصريحات وزيرة الخارجية الفرنسية كاترين كلونا الدافعة نحو التدخل العسكري ضد نيامي، حيث أن خسارة فرنسا للنيجر على المستوى الاستراتيجي لايستهان بها ولايمكن التغاضي عنها،

فانقلاب النيجر هو الرابع من نوعه خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة في مناطق نفوذها بمنطقة الساحل، وكان آخرها في بوركينافاسو، على نحو يزيد من إمكانية تكرار نفس السيناريو الانقلابي في دول مثل الجابون وساحل العاج وغيرها من الدول الفرانكوفونية، وهو مايعني في التحليل النهائي خروج فرنسا من كل مناطق نفوذها بالقارة الأفريقية.

كما أن خروج فرنسا من النيجر يعني خسارة مورد اليورانيوم المنتج لغالبية الطاقة في فرنسا، وكذلك خروج قواتها العسكرية المقدرة بـ١٥٠٠ عنصر عسكري من هناك بما يعني خسارة نقطة ارتكاز رئيسية لها في أفريقيا.

## «إيكواس» أمام حسابات عسكرية معقدة

وضعت «إيكواس» مخططاً فعلياً للتدخل العسكري في النيجر، ولكن يبدو أن البيئة التي كانت داعمة لتدخل «إيكواس» عسكرياً قد تغيرت خلال العقد الماضي وتشهد تبايناً واضحاً في الموقف من التدخل العسكري لدعم الشرعيات الدستورية في منطقة الساحل الأفريقي، ربما لم تواجهه المنظمة من قبل، وذلك طبقاً للمعطيات التالية:

١- إن المجال العام في منطقة الساحل الأفريقي قد بات معادياً لفرنسا، وهي الدولة التي غالباً ما تقدم دعماً لوجستياً على المستوى العسكري لـ«إيكواس» في تدخلاتها العسكرية.

٢- إن دول الجوار المباشر للنيجر، ولا سيما مالي وبوركينافاسو، اعتبرت أن التدخل العسكري في النيجر سيكون ضدها وبالتالي ربما تساند النيجر على المستوى العسكري.

٣- إن قدرات جيش النيجر العسكرية ليست بالضعيفة في ضوء تطويرها مؤخراً في إطار تحالف «G5» مع فرنسا ضمن تحالفات محاربة الإرهاب.

٤- رغم الدعم الفرنسي للتدخل العسكري، فإن دولاً متحالفة مع باريس قد اتخذت موقفاً رافضاً لمثل هذا التدخل مثل كل من الجزائر وتشاد.

٥- إن دولاً أبدت دعمها للمشاركة في الحملة العسكرية لـ«إيكواس» قد وجدت معارضة داخلية لهذا التوجه مثل السنغال التي خرجت فيها مظاهرات معادية للتوجه الحكومي بهذا الشأن.

٦- رغم إصرار الرئيس النيجيري الجديد بولا تينوبو، الذي تتولى بلاده رئاسة «إيكواس»، على استعادة زعامة بلاده لمنطقة الساحل، لكن تبقى حقيقة أن الجيش النيجيري يواجه تحدياً عسكرياً داخلياً ممثلاً في تنظيم «بوكو حرام»، وفي حال اتساع المواجهات العسكرية في النيجر فربما تكون إمكانات الجيش النيجيري قاصرة إلا في حالة الاكتفاء باستخدام آلية القصف الجوي فقط.

٧- على المستوى الدولي، وفي ضوء حالة الصراع الغربي مع روسيا، قد يكون دعم انقلابيي النيجرعلى المستوى العسكري وارداً، خصوصاً من جانب قوات «فاجنر» المتواجدة بالمنطقة من ناحية، والشرهة للموارد الأفريقية من ناحية أخرى، حيث تملك «فاجنر» شراكات اقتصادية في عدة مجالات وعدة دول أشهرها لاستغلال الذهب الذي تجني منه أرباحاً تقدر بمليار دولار أمريكي سنوياً من منجم في بلدة بمباري بأفريقيا الوسطى وذلك على سبيل المثال لا الحصر، وهو الأمر الذي يعني إمكانية اتساع نطاق المواجهات العسكرية في النيجر ضد قوات «إيكواس» في سابقة نادرة.

## هل من سيناريو بديل؟

في ضوء مخاطر التدخل العسكري في النيجر وحساباته المعقدة، وأيضاً عدم ضمان نتائج إيجابية له، يبدو أنه من المهم طرح سيناريوهات بديلة من جانب «إيكواس» حتى لاتُعرِّض الاستقرار الإقليمي للمخاطر وتفتح جبهة من المواجهات العسكرية في النيجر وربما في دول جوارها الإقليمي المباشر. وفي هذا السياق، قد يكون من المطلوب طرح إمكانية ضمان سلامة الرئيس محمد بازوم وأسرته دون عودته للحكم، مع تحديد فترة انتقالية قصيرة تجري بعدها انتخابات تضمن شرعية سياسية بديلة. ولكن هذا السيناريو يتطلب ثلاث شروط:

**الأول**،أن تتخلى فرنسا ومعها الغرب عن سياسات العقوبات محدودة النتائج في ضوء توافر بدائل شرقية ممثلة في كل روسيا والصين للدول التي تتعرض لتلك العقوبات.

**والثاني**، أن تتبنى الدول المستغلة للموارد الأفريقية سياسات من شأنها ضمان عوائد عادلة لهذه الموارد حتى يتم تحجيم حالة الاحتقان المضادة للغرب خصوصاً في القطاعات الشبابية التي باتت محرومة تقريباً من شروط الحياة الآدمية، حيث تصنف النيجر ضمن آخر ثلاث دول في مؤشر التنمية البشرية.

أما **الشرط الثالث**،فهوأن تنتبه دول العشرين لمسار روما الداعي للتنمية في أفريقيا والذي تقوده إيطاليا وغابت عنه كل من ألمانيا وفرنسا في أداء يبدو غير مدرك لحجم المتغيرات في البيئة السياسية والاجتماعية الأفريقية.

# تدخل «إيكواس» في النيجر والطريق نحو الفوضى


**د. أميرة محمد عبدالحليم**

خبيرة الشئون الأفريقية – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

على الرغم مما فرضه الانقلاب العسكري في النيجر، الذي وقع في ٢٦ يوليو ٢٠٢٣، من تحديات خطيرة سواء داخل البلاد أو في محيطها الإقليمي، وما أثاره من ردود فعل إقليمية ودولية غاضبة، لم يكن من المتوقع أن تتجه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس» إلى اتخاذ قرار باللجوء إلى الخيار العسكري لاستعادة الحكم الدستوري، حيث تحاط هذه الخطوة بالكثير من المخاوف والمحاذير، خاصة في بلد مثل النيجر يعاني من الكثير من الأزمات الاقتصادية والأمنية ويحاط بمجموعة من الدول التي تعانى هى الأخرى من الأزمات بل وتفرض عليه في أحيان كثيرة تداعيات أمنية وإنسانية لا يستطيع تحملها، هذا فضلاً عن الأطماع الخارجية التي تتخذ من محاربة التنظيمات الإرهابية ذريعة لبناء القواعد العسكرية والتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدولة الفقيرة، حيث تتجه أنظار الكثير من القوى الدولية نحو الثروات الطبيعية التي تمتلكها هذه الدولة وأهمها اليورانيوم.

وهنا يبرز تساؤل مهم يتعلق بالعوامل التي دفعت «إيكواس» للاتجاه إلى تفضيل التدخل العسكري في النيجر على الرغم أنه كان من المفترض منح مساحة للعمل الدبلوماسي والحوار مع قادة المجلس العسكري في النيجر، خاصة وأن الجماعة لم تلجأ إلى خيار التدخل العسكري لاستعادة الحكم الدستوري في الحالات المشابهة التي حدثت خلال السنوات الثلاثة الأخيرة في مالي وبوركينافاسو وغينيا.

## فرضية استعادة الحكم الدستوري

أكدت المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات، حيث الانقلابات العسكرية من أهم مظاهر التغييرات غير الدستورية، إلا أن ترتيبات مواجهة التغييرات غير الدستورية في القارة الأفريقية مختلفة وتخضع لتكييف قادة الاتحاد الأفريقي، وكذلك قادة المنظمات الإقليمية الفرعية ومنها «إيكواس» لدوافع الانقلابات العسكرية، وكذلك قدرتهم على الحوار مع قادة الانقلاب، ومدى قبولهم للوعود التي يضعها هؤلاء القادة.

وفى الانقلاب الأخير في النيجر، بدا قادة «إيكواس» أكثر تشدداً مع الانقلاب، حيث نظر هؤلاء القادة إلى أن عدم التحرك السريع في مواجهة هذا الانقلاب يضر بمبادئ العمل الجماعي الأفريقي، ويؤثر على قدرة «إيكواس» وهيبتها في استعادة الاستقرار في الساحل والغرب الأفريقي، ودعمت مجموعة من العوامل هذه الرؤية:

١- ربط قادة الانقلاب إجراءاتهم بـ«التدهور المستمر للوضع الأمني والحوكمة الاقتصادية والاجتماعية السيئة». ومع ذلك، كان الأمن في النيجر يُدار بشكل أفضل من جيرانه في وسط الساحل، كما كان ينظر إلى نظام الحكم النيجر باعتباره نموذجاً ديمقراطياً، حيث كانت عملية انتقال السلطة تتم بأسلوب مرن عبر الانتخابات.

٢- رفض قادة الانقلاب في النيجر للحوار مع الوفد الأفريقي، فقد تم تأجيل زيارة وفد ثلاثي من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة و«إيكواس» إلى نيامي إلى أجل غير مسمى، وتمت الإشارة إلى مخاوف تتعلق بالسلامة ناجمة عن الغضب الواسع النطاق من العقوبات الاقتصادية.

٣- احتجاز الرئيس محمد بازوم، حيث تنشر شائعات حول تدهور حالته الصحية.

وفي ٢٩ يوليو الفائت، أصدر الاتحاد الأفريقي إنذاراً لمدة ١٥ يوماً للمجلس العسكري في النيجر (CNSP) «لاستعادة السلطة الدستورية». وفي اليوم التالي، تبنت «إيكواس» عقوبات اقتصادية ومالية قاسية ضد النيجر، ودعت إلى الإفراج الفوري عن بازوم وإعادته إلى منصبه، ومنحت المجلس العسكري أسبوعاً حتى ٦ أغسطس ٢٠٢٣ لتلبية مطالبها، وإلا فسيتم اتخاذ المزيد من الإجراءات، بما في ذلك الاستخدام المحتمل للقوة.

وبدأت «إيكواس» والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا بفرض مجموعة من أشد العقوبات صرامة على النيجر، فعلق التكتل جميع المعاملات التجارية مع النيجر، وجمد أصولها في البنك المركزي الإقليمي، وجمد

أصول مؤسسات الدولة والشركات التابعة للدولة في البنوك التجارية، وأوقف جميع المساعدات المالية مع بنوك التنمية الإقليمية. وألغى البنك المركزي الإقليمي إصدار النيجر لسندات بقيمة ٥١ مليون دولار في سوق الدين الإقليمي لغرب أفريقيا بعد فرض العقوبات، في الوقت الذي كانت تخطط النيجر لجمع ٨٣٤ مليون دولار من سوق الديون الإقليمية في عام ٢٠٢٣.

كما أدت عقوبات «إيكواس» إلى قطع نيجيريا إمدادات الطاقة عن البلاد على خط بيرنين- كيبي ٨٠ ميجاواط، بينما علقت ساحل العاج واردات وصادرات السلع النيجيرية. وأغلق البنك المركزي الإقليمي لغرب أفريقيا BCEAO فروعه في النيجر، مشيراً إلى مخاطر على العمليات.

## تدخلات «إيكواس» السابقة

لا يخلو تاريخ «إيكواس» من التدخلات العسكرية لاستعادة الاستقرار، فمنذ نشأتها في عام ١٩٧٥ تدخلت في العديد من الصراعات في إقليم غرب أفريقيا، وكانت من المنظمات الإقليمية الفرعية الرائدة في هذا المجال. وعلى الرغم من أن هذه الجماعة نشأت لتحقيق أهداف اقتصادية، إلا أن التطورات السياسية والأمنية التي عصفت بالاستقرار في العديد من دولها دفعتها نحو تبني اتجاهات سياسية وأمنية، ولعبت أدواراً حيوية خلال عقد التسعينيات وبداية الألفية لاستعادة الاستقرار، وفي يناير ١٩٩٩ وقعت الدول الأعضاء في المنظمة على بروتوكول خاص للأمن الجماعي أطلق عليه «آلية منع الصراع وإدارته وحله وحفظ السلم والأمن». وشكلت الجماعة في يونيو ٢٠٠٤ قوة عسكرية قوامها ٦٥٠٠ جندي، من بينها وحدة للتدخل السريع في حالة نشوب أي صراع. وكان لـ«إيكواس» تجارب كثيرة في التدخل العسكري في دول الجماعة، من أشهرها التدخل في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو خلال التسعينيات، وكذلك التدخل في العقدين الأخيرين في ساحل العاج وتوجو وجامبيا وغينيا ومالي.

## الدعم الغربي للتدخل العسكري

مع اتجاه «إيكواس» للتدخل العسكري في النيجر، تتجه الأنظار للتفكير في إمكانية دعم القوات الأجنبية المتواجدة على أراضي النيجر لهذا التدخل، حيث يتواجد ما يقرب من ١٥٠٠ جندي فرنسي، كما تمتلك الولايات المتحدة قاعدتين عسكريتين ويتواجد ١١٠٠ جندي أمريكي على أراضي البلاد، هذا بالإضافة إلى قوات ألمانية ضمن بعثة للاتحاد الأوروبي، كما تمتلك إيطاليا قاعدة عسكرية في البلاد. وعلى الرغم من إعلان فرنسا ترحيبها بالتدخل العسكري لـ«إيكواس» في النيجر، حيث ألغى المجلس العسكري اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا، لم تعلن الولايات المتحدة دعمها لهذه الخطوة بوضوح، حيث أكد المسئولون الأمريكيون تأييدهم لأي خطة تتخذها «إيكواس» دون الإفصاح عن تأييدهم للتدخل بشكل صريح، كما لم تصنف إدارة الرئيس جو بايدن الاستيلاء على السلطة في النيجر باعتباره انقلاباً، بل أكدت أن هذا الوضع سيحد من المساعدات الأمنية التي تقدمها واشنطن للبلاد، حيث أن تصنيف واشنطن للأحداث في النيجر باعتبارها انقلاباً يعني وقف جميع المساعدات التي تقدمها للجيش النيجري مما يفسح الطريق للتعاون بين هذا الجيش وقوات فاجنر الروسية.

ومع ذلك، أوقفت الولايات المتحدة بعض برامج المساعدة الخارجية للنيجر بما يشمل تمويل التعليم والتدريب العسكري الدولي والبرامج التي تدعم قدرات النيجر في مكافحة الإرهاب. كما اتجهت إيطاليا إلى تخفيض أعداد قواتها في النيجر في أعقاب الانقلاب، مبررة ذلك بإتاحة الفرصة للمدنيين للاحتماء في قاعدتها العسكرية عند الضرورة.

إلا أن احتمالات دعم القوات الأجنبية لقوات «إيكواس» التي يحتمل تدخلها لا تزال غير مؤكدة، فقد عبر بعض المسئولين الأمريكيين عن استعداد بلادهم لسحب الجنود الأمريكيين من النيجر في حالة تدخل قوات فاجنر

بصورة كبيرة لدعم المجلس العسكري في النيجر، حيث رحب قائد مجموعة فاجنر يفغيني بريغوجين بالانقلاب في النيجر.

وعلى الرغم من عدم التأكد من مشاركة قوات أجنبية قوات «إيكواس» في تدخلها في النيجر، إلا أن الرفض الغربي للانقلاب العسكري في النيجر، والذي تتزعمه فرنسا، يعطى زخماً كبيراً للتدخل العسكري من قبل «إيكواس»، مما يسمح بمطالبة الجماعة بمزيد من الدعم المالي والتسليحي من الدول الغربية، هذا بالإضافة إلى إمكانية تقديم القوات الأجنبية لمعلومات استخباراتية لقوات «إيكواس» وربما تشارك في عمليات التخطيط للتدخل.

## تحديات عديدة

ربما ينظر البعض إلى أن التدخل العسكري في النيجر عبر استخدام القوة الاحتياطية أو قوات التدخل السريع قد يكون سريعاً وخاطفاً للإفراج عن رئيس النيجر محمد بازوم وكذلك بعض الرهائن، والقبض على قادة الانقلاب العسكري واستعادة الوضع الدستوري، على نحو يشبه العملية الخاطفة التي قامت بها قوات فرنسية خاصة في عام ٢٠١١ لاعتقال رئيس ساحل العاج السابق لوران باجبو. إلا أن هذه الرؤية لا تأخذ في اعتبارها مجموعة من التحديات الخطيرة التي لن تسمح بسهولة بنجاح عملية التدخل السريع في تحقيق أهدافها، ويتمثل أبرزها في:

١- **الدعم الشعبي للانقلاب:** حظى الانقلاب في النيجر بتأييد شعبي ودعم من دول مجاورة للنيجر، فقد تصاعدت المظاهرات المؤيدة للانقلاب، بشكل مثل مؤشراً على قبول أوسع مما كان متوقعاً في السابق. كما انضم مئات الشباب إلى العسكريين وتعهد بعض هؤلاء الشباب بالانضمام إلى الجيش لمحاربة أي تدخل عسكري، في الوقت الذي دعمت مالي وبوركينافاسو التي تعيشان تجربتين من الانقلابات العسكرية وتخضعان لعقوبات من «إيكواس» الانقلاب في النيجر، وأعلنت الدولتان أن استخدام «إيكواس» للقوة في النيجر يعد اعتداءاً عليهما.

١- **تماسك الجيش النيجري:** شارك عدد كبير من ضباط الجيش في الانقلاب الذي جاء، في جزء منه، رداً على تزايد نفوذ القوات الأجنبية في البلاد وتحديداً الوجود الفرنسي، مما يزيد من صعوبات التدخل العسكري، حيث لن يكون الأمر مثل تدخل «إيكواس» في جامبيا عام ٢٠١٧، حيث نشرت السنغال ٧٠٠٠ جندي هناك لإجبار الرئيس الجامبى السابق يحيى جامع على التنازل عن السلطة للفائز في الانتخابات أداما بارو. ولم يبد الجيش الجامبي الضعيف المكون من ٧٠٠٠ رجل أي مقاومة.

لكن في النيجر الأمر قد يكون مختلفاً، فالقوات المسلحة أكبر وقد خضعت لتدريبات غربية ولديها خبرة قتالية عالية. وعلى الرغم من أنه كان هناك رهان على أن بقية قوات الأمن في النيجر لن تنضم إلى الحرس الرئاسي في الانقلاب، إلا أن الجيش النيجري نجح، على ما يبدو، في توحيد صفوفه في مواجهة ضغوط الخارج.

٢- **رفض دول أفريقية أخرى لفكرة التدخل العسكري:** استبعدت كل من تشاد والجزائر المشاركة في أي عمل عسكري، على الرغم من إبداء دول أخرى في «إيكواس» استعدادها لإرسال قوات ومنها السنغال وبنين.

٣- **رفض داخلي نيجيري وغاني للتدخل في النيجر:** تستند الاتجاهات الرافضة للتدخل العسكري في النيجر إلى أن هذا الخيار قد يفرض تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في نيجيريا بل وفى منطقة الساحل وإقليم غرب أفريقيا بأسره، فقد حث مجلس الشيوخ النيجيري الحكومة على بحث «الخيارات السياسية والدبلوماسية»، وسيجد الرئيس بولا تينوبو صعوبة في تجاهل أعضاء مجلس الشيوخ الذين رفضوا أي تدخل عسكري. ونيجيريا هي أكبر دولة في كتلة «إيكواس» والممول الرئيسي للكتلة، إلا أن الاقتصاد النيجيري لن يتحمل (وفق بعض التحليلات) مغامرة عسكرية خارجية،

حيث يؤكد البعض أن وضع ميزان المدفوعات الحالي لنيجيريا ضعيف. ويخشى السياسيون في نيجيريا وغانا من أن يؤدي أي تدخل عسكري إلى كارثة إنسانية، مما سيزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. كما تبرز مخاوف على شمال نيجيريا في حالة اندلاع أى حرب في النيجر، حيث لا يتوقف الأمر عند التهديدات الإرهابية التي تمثلها جماعة بوكو حرام، والتي دمرت الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، بل لا تزال الاشتباكات بين المزارعين والرعاة في نيجيريا تزعزع الاستقرار في أجزاء أخرى من شمال نيجيريا، حيث تشترك سبع ولايات نيجيرية في الحدود مع النيجر، ومن ثم فإن الهجوم على النيجر من شأنه أن يؤدي إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى نيجيريا.

**٤- الخوف من استغلال الجماعات الإرهابية للتدخل العسكري:** قد تتحرك الجماعات الإرهابية من أجل استغلال التدخل العسكري المحتمل في توسيع نطاق عملياتها وزيادة محاولات التجنيد، حيث استغل تنظيم «داعش» في السابق القتال في سوريا في تصعيد عملياته، وتعد النيجر دولة محورية في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب وهى عضو في مجموعة G5 وكذلك من الدول المشاركة في فرقة العمل المتعددة الجنسيات لمحاربة تنظيم بوكو حرام، كما أنها تمثل محوراً رئيسياً في الاهتمام الغربي بمكافحة الإرهاب، فقد نقلت فرنسا اهتمامها إلى هذه الدولة في أعقاب الانقلاب العسكري الأخير في مالي، والذي أعقبه توتر كبير في العلاقات بين الدولتين، وانسحاب قوة برخان من منطقة الساحل، هذا فضلاً عن تركيز النشاط الأمريكي لمكافحة الإرهاب على النيجر حيث تستضيف الدولة قاعدتين عسكريتين أمريكيتين.

**في الأخير**، فإن تجارب «إيكواس» السابقة في التدخل العسكري تختلف كثيراً عن حالة النيجر، فتدخلها في التسعينيات كان أثناء الحروب الأهلية والمشكلات السياسية التي هيمنت على عدد من دول إقليم غرب أفريقيا، ولم تكن الاستراتيجيات الدولية واضحة إزاء دعم الاستقرار في هذه الدول وخاصة عقب انتهاء الحرب الباردة، وتدخلاتها كانت في صراعات غلب عليها الطابع الإثني، كما أن تدخلاتها خلال السنوات الأخيرة في دول الجماعة لاستعادة الاستقرار كانت تتم في ظل ظروف مواتية واحتمالات كبيرة لإنهاء الأزمات والعودة السريعة للنظام الدستوري.

أما في حالة النيجر، فهناك تعقيدات كثيرة ترتبط بها، فالنيجر هي سابع أكبر منتج لليورانيوم في العالم، وهو المعدن المشع المستخدم على نطاق واسع في إنتاج الطاقة النووية وعلاج السرطان. كما أنها واحدة من أفقر دول العالم، حيث تتلقى ما يقرب من ملياري دولار سنوياً في شكل مساعدات إنمائية، ولذلك يتزايد العداء الشعبي لـ«إيكواس» داخل النيجر في ظل العقوبات الصارمة والتي تزيد من تأزم الوضع الإنساني في البلاد، كما قد يؤدى التدخل العسكري إلى تدفق لاجئين ومهاجرين نحو الدول المجاورة للنيجر، بكل ما يفرضه ذلك من أعباء وضغوط لا تبدو هينة على الدول المعنية بما يجري داخل الأخيرة.

# كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟

**أحمد عسكر**

باحث مشارك – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

أضحت منطقة الساحل مسرحًا حيويًّا تستغله روسيا لتوسيع وتأكيد نفوذها الأفريقي من أجل موازنة النفوذين الأوروبي والأمريكي اللذين يواجهان تحديات جمة بات يعبر عنها بشكل جلي موجة الانقلابات العسكرية خلال السنوات الأخيرة في بعض دول الساحل وما صاحبها من صعود لنخبة جديدة من العسكريين مُناهِضة للوجود الغربي في دولها لا سيما فرنسا، ويدعمها حراك شعبي رافض بشدة لاستمراره، في مقابل الترحيب بدور روسي بديل للغرب وخاصة في مجال محاربة الإرهاب، والذي برز بشكل واضح في سلسلة المظاهرات الشعبية في معظم دول المنطقة في السنوات الأخيرة.

وقد عبر عن ذلك خطاب إبراهيم تراوري، الرئيس الانتقالي لبوركينا فاسو، أمام قمة روسيا-أفريقيا الثانية التي استضافتها مدينة بطرسبرج الروسية في يوليو ٢٠٢٣، مما قد يعني إجادة موسكو اللعب على المتناقضات الدولية والإقليمية في منطقة الساحل، واستغلالها للفجوة التي تتسع بين الغرب ودول الساحل في تقديم نفسها كحليف بديل للغرب الذي يتراجع نفوذه بشكل واضح مؤخرًا هناك.

## تحولات استراتيجية في الساحل

تواجه منطقة الساحل سلسلة ممتدة من الأزمات المتراكمة التي أسهمت في زيادة تعقيد المشهد الإقليمي على مدار أكثر من عشر سنوات، حيث باتت دول الساحل تعاني من هشاشة مستمرة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، مما أدى إلى تكالب المزيد من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة على المنطقة لتحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية على حساب الدول الأفريقية. وقد شهدت المنطقة تحولات نوعية خلال السنوات الأخيرة يمكن الإشارة إلى أبرزها على النحو التالي:

١- **معضلة بناء الدولة الوطنية:** تعاني منطقة الساحل من تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الحكم في معظم دولها، بالرغم من امتلاكها ثروات وموارد طبيعية هائلة، حيث تراجعت معظم دول الساحل عن أداء وظائفها بما أدى إلى تنامي السخط الشعبي ضد الحكومات القائمة. كما أدى غياب سيطرتها على بعض المناطق إلى ظهور بعض الفواعل من غير الدول مثل الحركات المتمردة والتنظيمات الإرهابية التي باتت تشكل تهديدًا لوحدة وتماسك تلك الدول. ويشكل استمرار المراحل الانتقالية لفترات زمنية طويلة في بعض الدول نتيجة اندلاع الانقلابات العسكرية تقويضًا للديمقراطية وترسيخًا للحكم العسكري، مما قد يهدد استقرار تلك الدول.

٢- **سلسلة الانقلابات العسكرية:** شهدت المنطقة سبعة انقلابات عسكرية -في مالي وبوركينا فاسو (انقلابان) وغينيا والنيجر (انقلاب واحد)- فضلًا عن بعض المحاولات الفاشلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ومع إخفاق كتلة إيكواس في إنهاء سلسلة الانقلابات، بدا تأثير الدومينو واضحًا في المنطقة بما يهدد استقرارها وأمنها، وهو ما يعززه المشهد الراهن في النيجر عقب الإطاحة بنظام الرئيس السابق محمد بازوم، حيث برر قادة الانقلاب هذه الخطوة أنها نتيجة لفشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب سلطة الدولة في أجزاء من الإقليم، وتحول المنطقة لأرض خصبة للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والسلاح إضافة إلى بعض التوترات العرقية.

وقد اقترنت هذه الانقلابات بوجود دعم شعبي واسع نسبيًّا برهن عليه خروج المظاهرات المؤيدة للقادة العسكريين الجدد، فضلًا عن تراجع قيمة الديمقراطية لدى الأفارقة خاصة أنها تفرز حكومات غير خاضعة للمساءلة وقيادات فاسدة، وهو ما أبرزته دراسة أجرتها مؤسسة أفرو باروميتر في وقت سابق أشارت فيها إلى أن أقلية من الأفارقة تعتقد أن الانتخابات يمكن أن تنتج قيادات خاضعة للمساءلة.

٣- **مركز جديد للإرهاب:** تعد منطقة الساحل واحدة من أكثر المناطق الأفريقية -وفي العالم- التي

تواجه تحديات أمنية متزايدة ليس فقط بسبب سلسلة الانقلابات وتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، ولكن أيضًا بسبب عوامل أخرى مثل انتشار الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والصراعات العرقية.وعلى الرغم من انتشار البعثات الأممية في بعض دول الساحل، إلا أن المنطقة لا تزال تعاني من انعدام الأمن، في ضوء عجز معظم حكوماتها عن توفير الأمن في مواجهة تصاعد النشاط الإرهابي وتعدد التنظيمات الإرهابية.

وترتبط غالبية العمليات الإرهابية في المنطقة بتنظيم داعش في الصحراء الكبرى، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وتعد المناطق الأكثر تضررًا من الإرهاب هي شمال وسط بوركينا فاسو وشمال وسط مالي وغرب النيجر، فما يقرب من ثلثي المناطق في دول مالي والنيجر وبوركينا فاسو قد تعرضت لهجمات إرهابية عنيفة. وقد ازدادت أعداد القتلى المرتبطة بالإرهاب في المنطقة عشرة أضعاف بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٢٢ بحيث تجاوزت ٢٢ ألف شخص، وهي تمثل ٣٥٪ من إجمالي الضحايا في العالم[١].

ومن المحتمل أن يتوسع الإرهاب في بعض دول الساحل لا سيما خليج غينيا ومحيطه الإقليمي مثل توجو والسنغال وساحل العاج وبنين،وذلك في ضوء ما تشهده من ظروف مواتية لتمدد الإرهاب إليها.

**٤- تنامي موجات التمرد في الأطراف** :وهي نتاج طبيعي لمشهد أمني مضطرب في الإقليم خلال السنوات الماضية، ومع تزايد عدد العمليات الإرهابية هناك، أدى إلى توسيع نفوذ الحركات المتمردة والتنظيمات الإرهابية في نطاق جغرافي واسع، مع غياب السلطات الأمنية وضعف القدرة على المواجهة.

ففي مالي، تشير تقارير إلى احتمال إعلان تنظيم داعش عن إمارة جديدة له في منطقة ميناكا شمالي شرقي البلاد عند الحدود مع كل من بوركينا فاسو والنيجر، وهو ما قد يعني توسع نفوذ داعش في دول جوار مالي. بينما دفعت الاضطرابات الأمنية في كل من النيجر ومالي إلى تهديد بعض مجموعات الطوارق بقيادة تمرد جديد ضد حكومتي البلدين، خاصة بعد اتهام السلطات الأمنية والعسكرية هناك بالتورط في مهاجمتها، وهو ما يشكل ضغطًا وعبئًا أمنيًّا على العسكريين الجدد في نيامي وباماكو، ويهدد وحدة البلدين، في ضوء تداعي حالة الاستقرار الأمني هناك.

**٥- تفاقم الأوضاع الإنسانية** : تواجه المنطقة تحديات إنسانية هائلة وغير مسبوقة، وذلك نتيجة ارتفاع معدلات الفقر خاصة أنها تضم من بين دولها الأفقر في العالم. وقد تسببت الصراعات المسلحة إلى جانب تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار السياسي في جعل أزمة الساحل واحدة من أسرع الأزمات نموًّا على مستوى العالم.

فقد رصدت تقارير أممية في عام ٢٠٢٢حاجة أكثر من ٣٤,٦ مليون شخص من سكان الساحل إلى المساعدة والحماية بزيادة بلغت حوالي ٦ ملايين شخص عن عام ٢٠٢١[٢]. إلى جانب ذلك، تأثرت منطقة الساحل بشكل واضح من تداعيات استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، لا سيما في ضوء تزايد اعتمادية الدول الأفريقية في الحصول على معظم غذائها وخاصة القمح على الغرب.

**٦- انتقادات واسعة لتكتل إيكواس**: إذ يطالها العديد من الاتهامات على المستويين الرسمي والشعبي حول خضوعها للنفوذ الفرنسي والغربي، وأنها تعمل ضد شعوب المنطقة، وذلك في ضوء مواءمتها وتفاهماتها مع باريس تجاه عدد من دول المنطقة التي شهدت انقلابات عسكرية مثل مالي وبوركينا فاسو اللتين شهدتا توقيع عقوبات سياسية واقتصادية على السلطات العسكرية الجديدة في البلدين.

بينما تبدو إيكواس أكثر تشددًا مع النيجر عقب انقلابها الأخير، فهي لا تزال تهدد وتحشد من أجل تنفيذ عملية عسكرية بهدف استعادة النظام الدستوري في البلاد، خاصة بعدما أضحت العقوبات الإقليمية غير رادعة أو كافية لدحر الانقلابات، في ظل توافر دعم من

بعض الشركاء الدوليين مثل روسيا بالرغم من معاناتها بسبب حربها في شرق أوروبا. وتنذر الخلافات بين الدول الأعضاء في إيكواس بتداعيات سلبية على وحدة وتماسك التكتل الإقليمي؛ مما يهدد بتفككها في حالة تصعيد المواجهة بين الطرفين.

٧- **تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل**: والذي أضحى مهددًا بالزوال في ضوء توتر العلاقات الفرنسية مع النخب العسكرية الجديدة الحاكمة في عدد من دول المنطقة مثل مالي وبوركينا فاسو وغينيا والنيجر إلى جانب أفريقيا الوسطى، وهو ما ترتب عليه انسحاب القوات الفرنسية من مالي في أغسطس ٢٠٢٢ وإعادة نشر جزء منها في النيجر والتي باتت أيضًا مهددة بالطرد عقب اندلاع الانقلاب الأخير في يوليو ٢٠٢٣.

ويعكس ذلك تفاقم معضلة النفوذ الفرنسي في الساحل، والذي يهدد مصالحها الحيوية في المنطقة، في مقابل تزاحم دولي وإقليمي نحوها وظهور حلفاء جدد قد باتوا أكثر قربًا للنخب الجديدة في الساحل وبديلًا عن الغرب مثل روسيا، وهو ما ينذر باحتدام التنافس الجيوسياسي الروسي-الغربي/ الفرنسي/ الأمريكي مستقبلًا هناك، بما يشكل تهديدًا مضاعفًا لأمن واستقرار المنطقة الذي أصبح بطبيعة الحال على المحك.

## التمدد الروسي في الساحل

برغم استمرار الصراع المحتدم في أوكرانيا منذ فبراير ٢٠٢٢، لم تتراجع روسيا عن طموحاتها الاستراتيجية في أفريقيا، بل ضاعفت من تركيزها على منطقة الساحل لتكون بوابتها نحو تعزيز نفوذها في العمق الأفريقي، ونقطة ارتكاز لمواجهة النفوذ الغربي في القارة، وتصدير الأزمات لأوروبا وخصومها الاستراتيجيين. وتوظف في سبيل ذلك بعض الأدوات التي بدت ناجحة في تحقيق أهداف موسكو بالقارة مؤخرًا، وعلى رأسها مجموعة فاجنر الأمنية الخاصة التي تنتشر مكاتبها في أكثر من ٢٢ دولة أفريقية، وتتواجد قواتها بشكل فعلي في ١٠ دول أفريقية مرشحة للزيادة في المدى المنظور.

وترتكز السياسة الروسية في أفريقيا بشكل عام والساحل بشكل خاص على عدد من المداخل التي تعزز نفوذها وتسهل عملية تغلغلها هناك. إذ تتبنى موسكو خطابًا مناهضًا لما تسميه الإمبريالية الغربية المتجددة في أفريقيا، وأنها تسعى لتحرير الدول الأفريقية من هيمنتها، مستغلة سجلها الخالي من فترات استعمارية في أفريقيا بعكس الغرب، بل يبدو أنها ترغب في إحياء الدور السوفيتي تجاه أفريقيا في القرن الماضي، وهو ما يعزز درجة قبولها لدى الرأي العام الأفريقي، خاصة أنه يتماشى مع تزايد المشاعر المعادية للغرب المتمثلة في تصعيد موجة الرفض الشعبي للقوى الغربية التقليدية في عدد من دول الساحل خلال السنوات الأخيرة.

كما تقدم روسيا دعمًا سياسيًّا قويًّا لحلفائها في منطقة الساحل، سواء على الصعيدين الداخلي عن طريق دعم الأنظمة الحاكمة ضد المعارضة والحركات المتمردة، والخارجي من خلال الدفاع عن قضاياها في المحافل الدولية لا سيما مجلس الأمن الدولي مثل أفريقيا الوسطى ومالي والسودان وبوركينا فاسو،وهو ما يشجع دول المنطقة للتقارب مع موسكو كحليف بديل للغرب خاصة أنها لا تتبنى المشروطية السياسية والاقتصادية في علاقاتها الأفريقية كما هو الحال بالنسبة للقوى الغربية لا سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويبرز العامل الأمني كأحد أهم مداخل السياسة الروسية في الساحل، مع اضطراب المشهد الأمني الإقليمي هناك، نتيجة تنامي التهديدات الأمنية وتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية لا سيما تنظيمي داعش والقاعدة. إذ تجد موسكو في هذا السياق الإقليمي المعقد أمنيًّا سوقًا ترويجية مهمة للصناعات التسليحية الروسية، خاصة أنها تعد أكبر مورد للأسلحة في أفريقيا بنسبة ٣٨٪ تقريبًا من إجمالي صادراتها من السلاح. وفي سياق المساعي الروسية لتوسيع علاقاتها مع الأفارقة، وقعت موسكو منذ عام ٢٠١٧ أكثر من ٣٠ اتفاقية للتعاون العسكري مع الدول الأفريقية مقارنة بنحو سبع اتفاقيات في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧، إضافة إلى سعيها للحصول

على قاعدة عسكرية روسية في ميناء بورتسودان السوداني لتسهيل الحركة من العمق الأفريقي للمياه الدافئة[٣].

كما تدعم قوات فاجنر الأمنية أهداف موسكو الجيوسياسية في الساحل والقارة، فهي تعد واحدة من أكثر الأدوات التي اعتمدها الكرملين في أفريقيا جنوب الصحراء تأثيرًا[٤]، خاصة أنها استطاعت خلق المزيد من النفوذ هناك، وتمثل قناة مهمة يمكن لموسكو من خلالها بسط نفوذها وتعزيز مصالحها الاستراتيجية، لا سيما أن نفوذها أضحى يمتد بطول شرق الساحل من ليبيا شمالًا مرورًا بغرب دارفور إلى أفريقيا الوسطى جنوبًا وتمددها إلى العمق في مالي وبوركينا فاسو.

وتتبنى فاجنر استراتيجية متعددة الأطراف في المسرح الأفريقي. فعلى المستوى السياسي، يتضح دور فاجنر في دعم حلفائها الأفارقة مثل أفريقيا الوسطى ومالي وبوركينا فاسو ونظام البشير السابق في السودان من خلال توظيف المزيد من الحملات الإعلامية التي يزعم الغرب أنها مضللة للأفارقة، والتدخل في الانتخابات الرئاسية لصالح القادة الموالين لموسكو، والتصدي لاحتجاجات المعارضة السياسية في بعض الدول الأفريقية الشريكة لروسيا.وعلى المستوى الاقتصادي، شرعت فاجنر في إنشاء شبكة من الشركات التابعة لها التي تعمل في قطاعات حيوية مثل الطاقة والتعدين والطاقة النووية.

أما على المستوى العسكري، تقدم فاجنر خدماتها العسكرية إلى بعض حكومات الساحل من أجل مكافحة الإرهاب والتصدي للحركات المتمردة المسلحة، كما هو الحال في دول أفريقيا الوسطى ومالي وبوركينا فاسو إلى جانب ليبيا والسودان، وهو ما يمثل اختراقًا لدائرة النفوذ الفرنسي في المنطقة الذي يتراجع بشكل قوي خلال الفترة الأخيرة. إذ تتمركز قوات فاجنر في أفريقيا الوسطى وتشارك بشكل أساسي في القتال ضد التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى ضمان أمن الرئيس فوستين توادیرا. كما ينتشر أكثر من ١٠٠٠ جندي في شمال مالي عقب توقيع اتفاق مع المجلس العسكري الانتقالي المالي بقيادة أوسيمي جويتا في سبتمبر ٢٠٢٢ بهدف مواجهة تصاعد النشاط الإرهابي في البلاد. وتلقت باماكو على مدار أكثر من عامين بعض المساعدات العسكرية الروسية مثل الطائرات والمروحيات المقاتلة وأنظمة الرادار المتنقلة. كما عرضت فاجنر مساعدتها ودعمها لبوركينا فاسو عقب الانقلاب الثاني في سبتمبر ٢٠٢٢[٥].

وربما يمنح صعود قادة الانقلاب العسكري في النيجر للسلطة فرصة لتوسع فاجنر في المنطقة -خاصة أن هناك تقارير قد أشارت إلى استدعاء نيامي لفاجنر لمساعدتها في مكافحة الإرهاب- نظرًا لأهمية النيجر الاستراتيجية خاصة أن موسكو تدرك أنها آخر المعاقل المؤيدة للغرب في منطقة تعرف بحزام الانقلابات في أفريقيا، إضافة إلى أنها تمد أوروبا وخاصة فرنسا باحتياجاتها من اليورانيوم الذي تعتمد عليه المحطات النووية لتوليد الكهرباء، ومن ثم، ربما يشكل ورقة مساومة روسية للضغط على الغرب من أجل فك الحصار على شركات الطاقة الروسية في أوروبا.

وتهدف موسكو من خلال الاعتماد على فاجنر بالأساس إلى بسط نفوذها على نطاق جغرافي واسع لاستهداف الدول الغنية بالموارد والثروات المعدنية، والحصول على حقوق وامتيازات قطاع التعدين في الدول الأفريقية[٦]، والذي يسهل لها الاستيلاء على مناجم الذهب والماس، كما يفتح المجال أمام الشركات الروسية للانخراط في المجالات الحيوية بالدول الأفريقية مع توفير الغطاء الأمني لحماية مصالحها هناك. وهو ما يسهم في تخفيف حدة العقوبات الغربية التي تأثر بها الاقتصاد الروسي إلى جانب العزلة الدولية المفروضة على موسكو. بالإضافة إلى سيطرتها على طريق الهجرة الرئيسي لأوروبا عبر الساحل وشمال أفريقيا لمساومة الغرب على ملفات متشابكة بين الطرفين في مناطق استراتيجية أخرى مثل شرق أوروبا.

ومن هنا، تتبلور سياسة موسكو عبر فاجنر في ملء الفراغ السياسي والأمني الذي تخلفه فرنسا وشركاؤها الأوروبيون في منطقة الساحل، وقطع الطريق أمام عودتها مجددًا، مما قد يُصعّد التنافس الدولي في إطار تضارب أهداف ومصالح اللاعبين الفاعلين هناك.

## حسابات الخصوم الاستراتيجيين

يهيمن على المشهد الإقليمي في الساحل منافسة دولية متعددة الأقطاب بين العديد من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة والصين وتركيا ودول الخليج. فقد هيمن الأوروبيون لا سيما فرنسا على المشهد الأمني في المنطقة منذ عام ٢٠١٢ مع بداية موجات التمرد وتصاعد النشاط الإرهابي هناك، وسط تراجع أمريكي نسبي في المنطقة لحساب الاهتمام بالتمدد في مناطق استراتيجية أخرى من العالم. بينما كان الوجود الصيني مدفوعًا بالمصالح الاقتصادية والاستحواذ على الموارد الطبيعية والتعدين والصناعة، حيث نفذت بكين حزمة من الاستثمارات في القطاع الصناعي بمالي، في حين ركزت استثماراتها في النيجر وتشاد على الطاقة والتعدين والبنية التحتية.

فيما تشير تقارير إلى اهتمام بكين بالجانب الأمني في الساحل في ضوء المخاوف من تعرض استثماراتها للمخاطر بسبب التهديدات الأمنية في الإقليم. بينما عززت تركيا وجودها العسكري في المنطقة وخاصة في النيجر من خلال صفقات بيع الأسلحة مثل الطائرات المسيرة، كما تركز على تعزيز قوتها الناعمة في المنطقة.وتسعى قطر للعب دور رئيسي في أن تصبح شريكًا رئيسيًّا في المرحلة الانتقالية التشادية بعد استضافتها للحوار الوطني على مدار العامين الماضيين بين الحكومة التشادية والمعارضة السياسية من أجل إنهاء الانقسام والحد من التوترات والمساهمة في نجاح المرحلة الانتقالية بالبلاد.

وقد بدأت واشنطن في استشعار الخطر بشأن تمدد فاجنر في دول الساحل وغرب أفريقيا، ما يدفعها لإعادة النظر بشأن حجم انخراطها في المشهد الأفريقي، لا سيما في مجال محاربة الإرهاب، الذي يمثل حجر زاوية للنفوذ الروسي وذراعه فاجنر بالأساس خلال السنوات الأخيرة. وانعكس ذلك في تقديم واشنطن لبعض المساعدات العسكرية لدول أفريقية مثل بنين وساحل العاج وتوجو، ومنح دول الساحل نحو ١٥٠ مليون دولار، بما في ذلك مساعدة المجلس العسكري في بوركينا فاسو لمواجهة القاعدة وداعش في محاولة لعدم ترك المساحة كاملة للنفوذ الروسي، والحد من موجة التحولات الأفريقية في الساحل وغرب أفريقيا نحو فاجنر، وهو ما يتماهى مع الاستراتيجية الأمريكية التي أعلنها أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكي، في أغسطس ٢٠٢٢ من جوهانسبرج والتي تهدف بالأساس إلى مواجهة النفوذين الروسي والصيني في القارة.

كما تخشى واشنطن سقوط الدول الساحلية في غرب أفريقيا التي ستمثل تهديدًا استراتيجيًّا لو تمددت فاجنر هناك، بسبب القرب الجغرافي نسبيًّا بين غرب أفريقيا (المحيط الأطلنطي) والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك تعهدت واشنطن خلال زيارة نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس إلى غانا في يوليو ٢٠٢٣ بتقديم ١٠٠ مليون دولار خلال السنوات المقبلة بهدف بناء القدرة على الصمود في الساحل الغربي لأفريقيا، خاصة أن الإدارة الأمريكية بقيادة جو بايدن قد أعلنت أن ساحل غرب أفريقيا يمثل أولوية بالنسبة لها خلال العقد المقبل.

أما وضع فرنسا فهو على المحك، حيث يتضاءل نفوذها السياسي والأمني في الساحل التي أضحت ساحة مباحة لخصومها الاستراتيجيين لا سيما روسيا والصين،وهو ما يدلل عليه انسحاب القوات الفرنسية من مالي في أغسطس ٢٠٢٢، والذي يسلط الضوء على اهتزاز مكانة فرنسا في الساحل، وأضحى وجودها غير مرحب به هناك. إذ تواجه باريس حزمة من الاتهامات التي يوجهها الأفارقة لها عقب ١١ عام من الانخراط في الساحل منذ ٢٠١٢، ويتمثل أبرزها في وصفها بالاستعمار الجديد حيث تستولي على الثروات

والموارد الأفريقية في حين تعاني معظم دول المنطقة من الفقر المدقع. كما تتمركز قواتها هناك بحجة محاربة الإرهاب دون تحقيق أي نتائج إيجابية في هذا المجال على مدار أكثر من عقد. بالإضافة إلى اتهامها بانتهاك سيادة دول الساحل والتدخل في شئونها الداخلية.إلى جانب تحيزاتها المفضلة وحماية حلفائها في الساحل وهو ما يكشفه موقفها من أحداث تشاد عقب مقتل إدريس ديبي في أبريل ٢٠٢١، وتشددها تجاه الأحداث الراهنة في النيجر والإصرار على استعادة الرئيس السابق بازوم إلى السلطة.

هذه التفاعلات الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الساحل في المرحلة الحاليةربما تمثل فرصة للصين لتعزيز مكانتها كشريك موثوق للنمو والاستفادة من الموارد الطبيعية في المنطقة لتوسيع قطاع التصنيع والتكنولوجيا، خاصة أنها تمتلك استثمارات متعددة بما في ذلك بناء خط أنابيب نفط من النيجر إلى ساحل بنين. كما حصلت الشركات الصينية على أغلبية الحصص في مناجم تشاد ومالي والنيجر. وربما تتوسع سياسة الصين الأمنية في الساحل لحماية مصالحها الاقتصادية في المستقبل، لا سيما أن علاقاتها قد تحسنت مع بعض دول المنطقة مثل بوركينا فاسو بعدما قررت الاعتراف بسياسة الصين الواحدة في عام ٢٠١٨.

**وإجمالًا**، يبدو أن تحولات الاستراتيجيات الغربية بما في ذلك الأمريكية والفرنسية في الساحل لن تثني الأفارقة عن التقارب مع موسكو خلال الفترة المقبلة، خاصة أن النخب الحاكمة الجديدة أدركت فشل تلك الاستراتيجيات في إيجاد حلول فعالة للتحديات التي تواجهها الدول الأفريقية لا سيما الإرهاب والأزمات الاقتصادية.

بينما يبدو الطريق ممهدًا أمام توسع النفوذ الروسي وسيطرة فاجنر في منطقة الساحل، وسط تكهنات بأن يشهد المسرح الأفريقي انتشارًا أكبر لقواتها في حالة احتواء الصراع الأوكراني في المدى المنظور، لاسيما مع تراجع النفوذ الفرنسي والغربي في المنطقة، والذي يدرك أن سقوط النيجر ربما يمثل بداية لسقوط أنظمة أخرى في المنطقة، ومن ثم تسقط في دائرة النفوذ الروسي، بما يهدد المصالح الغربية والأمريكية في المنطقة، الأمر الذي قد يجعلنا أمام ساحة صراع جديدة في الساحل على غرار الصراع الروسي-الغربي/ الأمريكي في أوكرانيا.

## الهوامش:

1- Francesca Caruso and Francesca Lenzi, The Sahel region: a litmus test for EU–Africa relations in a changing global order, **Istituto Affari Internazionali**, 15 June 2023, available at: https://www.iai.it/en/pubblicazioni/sahel-region-litmus-test-eu-africa-relations-changing-global-order

2- Collin Meisel and Adam Szymanski-Burgos, Why Many Nigeriens Want Russia in and the West Out, **The Time**, 3 august 2023, available at: https://time.com/6301177/niger-african-support-russia/

3- Maggie Janes-Lucas and Djibril Fofana, Russia's undeclared war on the West in the Sahel, **The Africa Report**, 22 February 2023, available at: https://www.theafricareport.com/286818/russias-undeclared-war-on-the-west-in-the-sahel/

4- Colin P. Clarke, If Your Country Is Falling Apart, the Wagner Group Will Be There, **The New York Times**, 11 August 2023, available at: https://www.nytimes.com/2023/08/11/opinion/wagner-russia-prigozhin-bazoum-niger.html

5- The Wagner Group in the Sahel: Russian interests in a world of great power competition, **Mondo Internazionale**, 2 March 2023, available at: https://mondointernazionale.org/focus-allegati/the-wagner-group-in-the-sahel-russian-interests-in-a-world-of-great-power-competition

6- Ibidra Ikoku, Wagner Presence in Africa Shows No Sign of Abating, **Inkstick**, 4 august 2023, available at: https://inkstickmedia.com/wagner-presence-in-africa-shows-no-sign-of-abating/

# حدود الدور:
# الموقف الأمريكي من انقلاب النيجر


**عمرو عبد العاطي**

باحث في الشئون الأمريكية، ومساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

كانت النيجر من الديمقراطيات القليلة المتبقية في منطقة الساحل بعد عديد من الانقلابات العسكرية منذ عام ٢٠٢١ في بوركينافاسو ومالي ، ولذلك أثار انتقالها من دولة مستقرة ذات حكومة ديمقراطية منتخبة بقيادة الرئيس محمد بازوم إلى دولة غير مستقرة في ٢٦ يوليو (٢٠٢٣) بعد وضع بازوم قيد الإقامة الجبرية، وتشكيل مجلس عسكري بقيادة الجنرال عبد الرحمن تشياني، قلق الولايات المتحدة؛ لكون النيجر حليفاً رئيسياً لها في محاربة التنظيمات الإرهابية في منطقة غرب أفريقيا. ويعتبر المسئولون العسكريون الأمريكيون القوات الخاصة النيجرية من بين القوات الأفضل في المنطقة. وتتزايد أهمية الدولة بعد طرد القادة العسكريين في مالي وبوركينافاسو القوات الغربية، في ظل استمرار الجهود الأمريكية لردع المتطرفين العنيفين في القارة الأفريقية.

فقد وصف تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية، صدر في ٢١ أبريل ٢٠٢٢، النيجر بأنها أساس للاستقرار في منطقة الساحل، وشريك للولايات المتحدة أكثر انفتاحاً ونشاطاً، وأن الدولتين تتعاونان ليس فقط في محاربة المتمردين، ولكن أيضاً في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة غير مستقرة إلى حد كبير، ومعالجة المشاكل التي تغذي عدم الاستقرار والاضطرابات، وكذلك التهديد المتزايد لظاهرة تغير المناخ.

## التحركات الأمريكية

لم يختلف موقف إدارة الرئيس جو بايدن من تطورات الانقلاب العسكري في النيجر كثيراً عن التعامل الأمريكي مع تعثر عملية الانتقال الديمقراطي في السودان، والتي تشهد مرحلة من التدهور في ظل استمرار الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع، منذ ١٥ أبريل الماضي وحتى الآن. وتتمثل أبرز ملامح التحرك الأمريكي الراهن للتعامل مع تطورات الانقلاب العسكري في النيجر فيما يلي:

١- **التأكيد على الدور الدبلوماسي:** انطلق الموقف الأمريكي في التعامل مع الانقلاب العسكري على الرئيس بازوم من إيلاء أولوية خاصة للجهود الدبلوماسية لاستعادة النظام الديمقراطي والإفراج عن الرئيس المحتجز، فقد دعا الرئيس جو بايدن في ٣ أغسطس ٢٠٢٣ للإفراج الفوري عن الرئيس بازوم، المحتجز مع عائلته من قبل قادة الانقلاب، مشدداً على أهمية الدفاع عن القيم الديمقراطية.

ولا تزال الولايات المتحدة ترى أن هناك فرصة للدبلوماسية لإعادة الأمور لنصابها في النيجر مع استمرار ضغوط دول غرب أفريقيا على الانقلابيين. فقد ذكر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، في ١٥ أغسطس ٢٠٢٣ للصحفيين: «لا نزال نركز بشدة على الدبلوماسية؛ لتحقيق النتائج التي نريد، أي عودة النظام الدستوري، مضيفاً: «أعتقد أنه لا يزال هناك مساحة للدبلوماسية لتحقيق هذه النتيجة». ولذلك أعربت الولايات المتحدة في ١٤ أغسطس ٢٠٢٣ عن استيائها من إعلان المجلس العسكري في النيجر عزمه محاكمة الرئيس محمد بازوم بتهمة «الخيانة العظمى»؛ لكونها خطوة قد تزيد من التوتر المتصاعد منذ انقلاب ٢٦ يوليو.

وفي إطار الجهود الدبلوماسية الأمريكية لعودة النظام الديمقراطي في النيجر، قامت فيكتوريا نولاند القائمة بأعمال نائب وزير الخارجية الأمريكي، في ٧ أغسطس ٢٠٢٣، بزيارة لنيامي وأجرت محادثات مع كبار مسئولي المجلس العسكري، والمجتمع المدني النيجيري، للتشديد على الالتزام الأمريكي بدعم الديمقراطية والنظام الدستوري. ولكن الزيارة لم تحقق نجاحاً، حيث لم يهتم مسئولو المجلس العسكري الذين اجتمعت معهم نولاند بمقترحات الولايات المتحدة بشأن السعي لاستعادة النظام الديمقراطي، وقد قوبل طلبها للقاء رئيس النيجر المطاح به محمد بازوم بالرفض من جانب المجلس العسكري، الذي لم تلتق قائده.

٢- **إجلاء الأمريكيين من النيجر:** رغم المخاوف الأمريكية من تدهور الأوضاع الأمنية في النيجر، فإن

الولايات المتحدة لم تسع لعملية إجلاء كاملة للمواطنين الأمريكيين من النيجر على عكس ما حدث مؤخراً في السودان، ولكن أمرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢ أغسطس ٢٠٢٣، بإجلاء الموظفين غير الطارئين وأفراد أسرهم من النيجر. وقد خفّضت السفارة في نيامي موظفيها مؤقتاً، وعلّقت الخدمات الروتينية، واقتصر دورها على تقديم المساعدة الطارئة للمواطنين الأمريكيين في النيجر. وأعلنت السفارة الأمريكية عن تقديم المساعدات لأي أمريكي موجود في البلاد ويرغب في مغادرتها. ولكن عملية الإجلاء لن تتضمن مغادرة ما يقرب من ١١٠٠ جندي أمريكي في النيجر. وتعكس عملية إجلاء الولايات المتحدة لدبلوماسييها من النيجر عدم اليقين الأمريكي بشأن تطورات الأوضاع في الدولة، والتي يشدد المسئولون الأمريكيون على أنها لا تزال ضبابية.

**٣- عدم توصيف ما حدث على إنه «انقلاب»:** ترفض إدارة الرئيس جو بايدن وصف إطاحة الجيش برئيس النيجر بأنها «انقلاب»؛ لأن من شأن هذا التوصيف إنهاء المساعدات الأمنية الأمريكية والتدريب، وربما المساعدات العسكرية وفقاً للقانون الأمريكي، وهو الأمر من شأنه التأثير على جهود الولايات المتحدة لمحاربة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، والحد من النفوذ الروسي في أفريقيا. وفي هذا الإطار يقول مسئولون عسكريون أنه ليس لدى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أي خطط لنقل العسكريين أو المعدات العسكرية الأمريكية من النيجر.

**٤- عدم دعم عمل عسكري في النيجر:** بينما أقر رؤساء أركان جيوش الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس» في غانا، يومي ١٧ و١٨ أغسطس ٢٠٢٣، القيام بعمل عسكري في النيجر، وتم تحديد موعده ، لم تشير الإدارة الأمريكية إلى دور القوات الامريكية أو ما اذا كانت ستوفر الخدمات اللوجستية أو أي دعم للتدخل العسكري لـ«إيكواس» من عدمه. وقد أعرب المسئولون الأمريكيون عن شكوكهم في التدخل العسكري لـ«إيكواس»، ويرجع ذلك - جزئياً - إلى المخاوف بشأن الوفيات بين المدنيين، ووضع الرئيس بازوم. ولكن الولايات المتحدة ترى أن التدخل العسكري ضد الانقلابيين في النيجر ينبغي أن يكون «الملاذ الأخير».

## المصالح أولاً

تكشف مواقف إدارة الرئيس الأمريكي من تعثر الديمقراطية في دول القارة الأفريقية، والتي كان آخرها الانقلاب على الرئيس النيجري محمد بازوم المنتخب ديمقراطياً في أبريل ٢٠٢١، أنها تُعلي من مصالحها وأمنها القومي على قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي وضعتها أولوية على أجندتها منذ اليوم الأول لها في البيت الأبيض، بشكل انعكس في عقد قمتين للديمقراطية، في ديسمبر ٢٠٢١، ومارس ٢٠٢٣.

وقد أعطت الإدارة الأمريكية أولوية أولى للمصالح الأمريكية والتخلي عن القيم والمبادئ في تعاملها مع التطورات الراهنة في النيجر، لأهميتها في مكافحة الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما بعد افتتاح وزارة الدفاع الأمريكية في عام ٢٠١٦ قاعدة جديدة للطائرات بدون طيار MQ-9 Reaper في مدينة أجادير، بقيمة ١١٠ مليون دولار، والتي يستخدمها الجيش الأمريكي لاستهداف التنظيمات الإرهابية في جميع أنحاء غرب وشمال أفريقيا. ومنذ عام ٢٠١٢، أنفقت الولايات المتحدة ٥٠٠ مليون دولار لتدريب وتسليح القوات المسلحة النيجرية، ويتمركز حوالي ١١٠٠ جندي أمريكي في البلاد، يقدم غالبيتهم المشورة والتدريب للقوات الخاصة النيجرية.

ورغم تصاعد تيار داخل الولايات المتحدة يدعو الإدارة الأمريكية لوقف المساعدات العسكرية للنيجر، للضغط على الانقلابيين وعودة النظام الديمقراطي، فإنه لا يتوقع أن تقدم الإدارة الأمريكية على اتخاذ هذا القرار، حيث هناك قناعة بأن قطع المساعدات العسكرية عن النيجر قد يدفع العسكريين النيجريين إلى اللجوء إلى خصوم

الولايات المتحدة الاستراتيجيين، وخاصة روسيا والصين، أو مجموعة فاجنر، المدعومة من الكرملين، للحصول على المساعدة، ولا سيما بعد تزايد دورها في القارة، وفي المناطق التي تنسحب منها الولايات المتحدة والقوى الغربية. فعلى سبيل المثال زاد تواجد ونفوذ فاجنر بعد انسحاب القوات الفرنسية من مالي بسبب انقلاب عام ٢٠٢١.

كما أن هناك قلق أمريكي من أن إنهاء المساعدات الأمريكية للنيجر يمكن أن يقلل أيضاً من النفوذ الأمريكي لإقناع العسكريين النيجريين باستعادة الديمقراطية، وإعادة الرئيس محمد بازوم للسلطة مجدداً، وهو ما يتعارض مع المقاربة الأمريكية لفرض عقوبات على الأنظمة السلطوية والانقلابية لإضعافها مالياً. ناهيك عن المخاوف الأمريكية من أن يؤدي قطع الولايات المتحدة علاقاتها بالعسكريين في النيجر، إلى مطالبتهم بخروج القوات الأمريكية من الدولة، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بقاعدتين عسكريتين فى النيجر، ويمكن تسليم احدهما إلى روسيا، على نحو سيمكنها من تعزيز نفوذها العسكري في القارة.

**وأخيرا**، يعتمد موقف إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن من الانقلاب العسكري في النيجر على إبقاء خياراتها مفتوحة، حيث لا يزال هناك أمل أمريكي في نقل السلطة من الجيش سلمياً إلى حكومة ديمقراطية جديدة. وبغض النظر عن تطورات الأوضاع السياسية في النيجر، فإن الولايات المتحدة قد تجد طريقة للعمل مع القوات المسلحة النيجرية بسبب الالتزامات والمصالح الأمريكية الهامة في منطقة الساحل والصحراء.

ويكشف الموقف الأمريكي من الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينافاسو والدور الأمريكي في إنهاء القتال المستمر في السودان، عن حدود للدور الأمريكي في استعادة الديمقراطية في النيجر ومساعدة دول الساحل في الدفاع عن نفسها ضد حركات التمرد ومنع روسيا من الاستفادة من عدم الاستقرار في دول شريكة للولايات المتحدة في مجابهة التنظيمات الإرهابية في أفريقيا.

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي من خلال نشاطه إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي .

## للحصول على إصدارات المركز


الإدارة العامة للتوزيع: مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27703331 / +202- 27703930 / +202- 27703898 / +202- 27705127

Email: subsc@ahram.org.eg


ولمعرفة نقاط التوزيع، اضغط على التالي:

https://ahramstore.ahram.org.eg/CallMe.aspx

وللشراء والاشتراك الإليكتروني اضغط على الرابط التالي:

https://ahramstore.ahram.org.eg/Index.aspx


أو الأتصال بالمركز مباشرة - مؤسسة الاهرام، شارع الجلاء، القاهرة- جمهورية مصر العربية

Tel: +202- 27705129 / +202- 27705552 - Mobile: +20- 1558129699

Email: acpss@ahram.org.eg